رؤية مصر لمكافحة الإرهاب وتأثيرها على سياستها الخارجية خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٩)

رانيا سعد حسين محمد شريف
باحثة ماجستير العلوم السياسة
كلية السياسة والاقتصاد/جامعة السويس .
أ.د. عبد العال عبد الرحمن الديربي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية السياسة والاقتصاد/جامعة السويس

المستخلص:
تستهدف الدراسة تبيان الجهود المصرية حيال مكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة المغذية للإرهاب وما خلفه ذلك من أثر على حركة سياستها الداخلية والخارجية وصياغة مواقفها واتجاهاتها وتحليل التحديات التي فرضها الظرف السياسي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي...، فضلا عن محاولة الوقوف على نقاط القوة والضعف في السياسات المصرية ضمن المستويات المختلفة وتحليل الإجراءات الحكومية الوقائية والعلاجية للظاهرة الإرهابية على الصعيد الداخلي والخارجي.

الكلمات الدالة:
(الجهود المصرية – سياسات مكافحة الإرهاب – التطرف – السياسة الخارجية – الإرهاب – الإسلام السياسي)

Abstract:
The study aims to show the Egyptian efforts towards combating terrorism and extremist ideologies that feed terrorism and the impact that this has had on the movement of its internal and foreign policy, formulating its positions and trends, analyzing the challenges imposed by the political, geographical, economic and social circumstance..., as well as trying to identify

the strengths and weaknesses of Egyptian policies within The various levels and analysis of the government's preventive and remedial measures of the terrorist phenomenon at the internal and external levels.

Key Words:

(Egyptian efforts – Terrorism compating policies - Extremism - Foreign policy -Terrorism - Political Islam)

المقدمة:

واجهت مصر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ جملة من التحديات الأمنية الخطيرة، تمثلت في الهجمات المتكررة على المدنيين وقوات الأمن من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وهي هجمات جاءت كنتيجة للاضطرابات السياسية المفاجئة الناجمة عن الثورة الشعبية في ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقبها من اضطرابات سياسية واجتماعية خلقت بدورها بيئة خصبة لتمكين تلك الجماعات من الارتقاء إلى سدة المشهد السياسي المصري، الأمر الذي أدى إلى تحولات جذرية في البيئة الأمنية لمصر والمنطقة بشكل عام. فلقد أسفرت ثورة ٢٥ يناير عن إسقاط الرئيس حسني مبارك ووصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر وسيطرتهم على المشهد السياسي فيها. وعاب حكم تلك الجماعة في عهد الرئيس السابق محمد مرسي أنهم عمدوا إلى اتباع سياسة التهميش الكامل لمختلف قوى المجتمع المصري على اختلافها سواء من النساء أو العلمانيين أو الليبراليين أو المسيحيين. بالإضافة إلى تجاهل الرئيس مرسي لحالة الاستياء الشعبي المتزايد، إلى حد قيامه بتمرير التشريعات بقرارات سيادية انفرادية دون إشراف قضائي أو مشاورات مع القوى السياسية الأخرى. الأمر الذي أدى تنامي الرفض الشعبي وظهور الاحتجاجات الحاشدة ضد حكم الإخوان المسلمين انتهاء بالإطاحة بنظام حكم مرسي وحزبه من السلطة في عام ٢٠١٣، كما تم حل حزب الحرية والعدالة (الجناح السياسي للإخوان المسلمين) في ٩ أغسطس ٢٠١٤.

جاء ذلك في أعقاب إعلان الحكومة المصرية، جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، خاصة مع صدور أحكام قضائية تدعم قرار الحكومة باعتبار الإخوان جماعة إرهابية، لتدخل الجماعة بذلك طورا من العداء العميق مع الدولة والمجتمع معتمدة على آلية التخريب والتدمير الممنهج الذي لم يقتصر على هدم مؤسسات الدولة بل امتد ليشمل المجتمع المصري بأثره. وقد دفعت آليات مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، مصر إلى تنشيط سلوكها الداخلي والخارجي من خلال تعزيز تكيفها مع مؤثرات بيئتها الداخلية والخارجية، في محاولة منها لإيجاد بدائل وخيارات أكثر عقلانية في عملية صنع القرار. كما اتخذت مصر عددا من الإجراءات على مستوى السياسات الداخلية.

والخارجية لمعالجة ظاهرة الإرهاب من بينها الإجراءات الحكومية العديدة المتخذة على مستوى الإطار التشريعي والمؤسسي لمكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة من خلال سياسة خارجية فعالة، جعلت من أهم أولوياتها دعم الدولة الوطنية داخل النظام الإقليمي العربي وعدم العبث بمقدراتها وسيادتها، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين" مبدأ السيسي ".

ولقد ظهر هذا المبدأ بوضوح في الموقف المصري من الأزمة السورية والأزمة الليبية الذي جاء مطالبا بنزع أسلحة المليشيات المسلحة ووقف التدخل الأجنبي والحفاظ على المؤسسات الوطنية بهما والحفاظ على وحدة وسيادة البلدين، كما أصبحت مكافحة الإرهاب أحد الأهداف المحورية للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو٢٠١٣[١] ، حيث طرحت مصر رؤية شاملة لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي في خطاب الرئيس السيسي أمام القمة الإسلامية الأمريكية الذي أوضح فيه أن الشرط الأساسي الذي يجعل المنطقة العربية بيئة حاضنة للإرهاب هو العبث بمقدرات الدولة القومية ومؤسساتها مؤكدا على أن المنطقة قد تعرضت في السنوات الأخيرة لخطة ممنهجة وممولة لإسقاطها في الفراغ المدمر، مؤكدا على أن مصر تدعم جميع جهود التسوية بالمنطقة العربية وذلك بما يضمن وحدة وسلامة الدولة القومية بعيدا عن التفتيت الطائفي وقوى الإرهاب[٢].

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تتعلق بموقف مصر من ظاهرة الإرهاب وتأثير هذا الموقف على سياستها الخارجية، خاصة وأن هذه الظاهرة بدأت تتنامى بشكل ملحوظ مع وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث استخدمت الأجنحة العسكرية والقتالية للجماعات الإرهابية كأداة للتهديد والوعيد حال الاقتراب من المكتسبات السياسية لجماعة الإخوان وشقيقاتها بأي صورة من الصور. وظلت حالة التهديد والترويع هذه حتى لاحت في الأفق مبشرات التغيير وانهاء فترة حكم جماعة خصمت كثيرا من رصيد مصر ومكانتها الإقليمية والدولية، حيث اندلعت شرارة ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدعم وتأييد من القوات المسلحة المصرية. ولقد أتت هذه الثورة على نظام حكم جماعة الإخوان وقضت على وجودها السياسي في مصر. وهذا التطور الأخير المتعلق بسقوط الإخوان يعد من الأهمية بمكان إذ أنه يمثل بداية تغير نوعي كبير في استراتيجيات وتكتيكات الجماعات الإرهابية الموالية للإخوان المسلمين، حيث بدأت سلسلة من الأعمال الإرهابية الانتقامية نيلا من أمن مصر واستقرارها سواء ضد المدنيين أو العسكريين أو رجال الشرطة، ونظرا لأن تلك التطورات لها تأثير واضح على أمن مصر وسلامتها، فكان من المهم والضروري بيان حدود المواجهة المصرية للإرهاب

المتنامي تشريعيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، وحدود التأثير على تحركات مصر الخارجية وشبكة تحالفاتها الدولية من أجل القضاء على الإرهاب.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- البحث في ماهية الظاهرة الإرهابية والتركيبة الإيديولوجية والعقائدية للعناصر الإرهابية

٢- تفسير أسباب تنامي الإرهاب في مصر خلال الفترة اللاحقة لاسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

٣- تحليل السياسات المصرية الخاصة بمواجهة الإرهارب تشريعيا وأمنيا واقتصاديا.

٤- الوقوف على تداعيات الظاهرة الإرهابية على الأمن والاستقرار في مصر.
٥- الوقوف على حدود تأثير موقف مصر من الإرهاب على سياستها الخارجية خلال فترتي مرسي والسيسي.

المشكلة البحثية

عانت مصر كثيرا من النشاط الإرهابي المتنامي على أرضها نيلا من أمنها واستقرارها، ولقد بدأت المعاناة تتزايد مع تزايد النفوذ السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وسيطرتهم على المشهد السياسي لثورة ٢٥ يناير، وهي معاناة اتخذت صورة التهديد باستخدام العنف (الإرهاب) حال عدم وصولهم إلى السلطة بعد انتخابات ٢٠١٢ وضمان بقائهم فيها. والحق لقد كانت فترة حكم الجماعة ليست إلا فترة احتقان شديد بين طوائف الشعب المصري التي انقسمت ما بين مؤيد ومعارض وإن كانت دوائر المعارضة والرفض هي الأوسع والأكبر حتى بلغ عدد المعارضين ملايين المواطنين. وهذه المعارضة الحاشدة لنظام حكم الإخوان كشفت عن قوتها بوضوح يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث احتشد المصريون في ميادين مصر كلها وبخاصة ميدان التحرير منادية باسقاط حكم الإخوان مع تأييد من مؤسسات الدولة الرئيسية قوات مسلحة وشرطة وقضاء. وظلت المطالبات الشعبية مستمرة حتى سقط حكم الإخوان بدعم حثيث وقوي من القوات المسلحة وجميع أجهزة الدولة الأخرى. وهذا السقوط للإخوان لم يروق لهم ولعناصرهم الإرهابية المنتشرة في مناطق عديدة من مصر؛ وبدأت هذه العناصر في توجيه ضرباتها الإرهابية إلى مقدرات مصر ومؤسساتها، الأمر الذي اقتضى من الدولة المصرية أن تعتمد سياسات حازمة لمواجهة هذا الإرهاب الانتقامي من جانب جماعة الأخوان وحلفائها وانعكست السياسات المصرية إزاء الإرهاب على سياستها الخارجية وتحالفاتها الدولية من أجل تحقيق هدف القضاء على الإرهاب.

وتثير المشكلة البحثية لهذه الدراسة عددا من التساؤلات التي تحتاج إلى الإجابة عليها، هي:

١) ما هي طبيعة التطورات التي شهدتها الظاهرة الإرهابية في مصر منذ عام ٢٠١١؟

٢) ما هي الأسباب التي تقف خلف تنامي الإرهاب في مصر خلال فترة اللاحقة لاسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر؟
٣) ما هي تداعيات الإرهاب علي مصر فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما هو واقع مصر علي مؤشر الإرهاب العالمي؟
٤) ما هي أبعاد السياسة المصرية لمكافحة الإرهاب؟
٥) ما هي حدود تأثير موقف مصر من الإرهاب على سياستها الخارجية خلال فترتي مرسي والسيسي؟

الفرضيات: تنطلق الدراسة من فرضيتبن مفادهما:
١) ارتكزت سياسة مكافحة الإرهاب في مصر علي الأبعاد الأمنية دون الأبعاد التشريعية والاجتماعية والاقتصادية.
٢) لعبت السياسة الخارجية المصرية دورا مهما في مكافحة الإرهاب علي المستوى الإقليمي.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين إثنين أما المبحث الأول فقد جاء بعنوان: الإرهاب في مصر: التداعيات وسياسات المكافحة. وأما المبحث الثاني، فقد حمل عنوان: أثر موقف مصر من الإرهاب علي سياستها الخارجية في عهدي مرسي والسيسي .

المبحث الأول:الإرهاب في مصر: التداعيات وسياسات المكافحة.

واقع الإرهاب في مصر خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٩):

في أعقاب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، ومن بعدها تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١، استمرت مشاهد الانفلات الأمني التي كان أبرزها اقتحام مديريات الأمن ومراكز وأقسام الشرطة والاستيلاء على أسلحتها، واقتحام السجون وتهريب المحكوم عليهم من معتادي الأجرام وانتشارهم على مستوى الدولة، وحرق مركبات الشرطة، فضلا عن تفشي البلطجة والانفلات الأخلاقي، وعلى الوجه الآخر شهد الوضع في سيناء كذلك تأزما مستمرا، حيث فر الإرهابيون الهاربون من السجون المصرية أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير واستقروا هناك، كما رسخت جماعة أنصار الجهاد الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة نفسها في سيناء، الأمر الذي حول سيناء

لإقليم أشبة بإقليم خارج سيادة القانون[٣]. وعلى الرغم من أن موقع مصر الجغرافي، قد أكسبها أهمية استراتيجية غير مسبوقة عززت مكانتها على مر العصور إلا أن ذلك الموقع برزت سلبياته في أعقاب أحداث الربيع العربي، حيث تنامت التهديدات الأمنية عبر الحدود الطويلة البرية والبحرية، الأمر الذي تطلب إمكانات هائلة لتأمينها وقد أدت أحداث الربيع العربي وما أعقبها من تطورات لاستخدام هذه الحدود لتهريب الإرهابيين والأسلحة من وإلى داخل الدولة بالإضافة إلى تنامي المخاطر القادمة من دول الجوار الجغرافي: ليبيا والسودان وقطاع غزة ومعها إسرائيل، وذلك بالتزامن مع غياب مؤسسات الدولة، كما أصبحت سيناء معقلا للجماعات الإرهابية[٤].

على أن اختلال التوزيع السكاني، قد ضاعف من أعباء المؤسسات الأمنية حيث تبلغ إجمالي المساحة المأهولة سكانيا ٧٨٩٩٠ كم٢ بما يعادل ٧.٨ % من إجمالي مساحة مصر متمثلة بشريط ضيق يحط نهر النيل يبلغ اتساعه ٣٠ كم وقد أدى تمركز السكان ومركزية السلطة تاريخيا بهذا الشريط إلى إحاطة الوادي بصحراء شاسعة جعلت المسافة بينه وبين الحدود الخارجية مالا يقل عن ١٠٠٠ كيلو متر الأمر الذي أوجد فراغا على الحدود وزاد من أعباء تأمينها[٥]، ويمكن تفسير ظهور الإرهاب في الداخل المصري خلال الفترة (٢٠١١- يونيو ٢٠١٣) في ضوء العوامل الثلاثة التالية[٦]:

١- فقد السلطات الأمنية السيطرة على المناطق الحدودية وفي سيناء على وجه الخصوص، لبعض الوقت، مما سهل عملية تزويد الجماعات المتطرفة بالأسلحة والمال، خاصة بعد أن أصبح الوضع في ليبيا غير قابل للسيطرة.

٢- الإفراج عن عدد كبير من قادة الجهاد بموجب عفو رئاسي، ووفقا لمصادر أمنية، فإن من بين المفرج عنهم جهاديين توجهوا مباشرة إلى رفح وشاركوا في الهجوم على الجنود المصريين، وغيرها من العمليات الإرهابية. ٣- اكتساب جماعات الإسلام السياسي شرعية كبيرة بعد الثورة، خاصة بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات واستحواذ جماعة الإخوان وحلفائها على نصيب كبير من السلطة التنفيذية للدولة، حيث تحالفت الجماعة مع القوى الإسلامية الأخرى مثل الأحزاب السلفية، وحزب البناء والتنمية؛ مما جعل تبني الإخوان موقفاً ضد عنف الجماعات الإسلامية تحدياً

حقيقياً لها ولشرعية وجودها في السلطة. ومن أهم مظاهر ذلك تراجع استخدام مصطلح الإرهاب في الخطاب الرسمي مقارنة بعهد مبارك. وقد وفر هذا الوضع للجماعة بيئة مناسبة للتخلي عن المراجعات الفكرية التي قامت بها الدولة سابقا، وهو الأمر الذي مثل تحديا حقيقيا للدولة.

وعلي ذلك فإن الإرهاب كان حاضرا وبقوة في بيئة الداخل المصري، حيث شهدت مصر خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٩) مايفوق **٢١١٦** هجمة إرهابية، جاءت تلك الهجمات مستهدفة المدنيين وقطاع السياحة وقطاع الأعمال ومؤسسات الدولة بغية إيقاع اكبر ضرر ممكن بالمواطنين والدولة والتأثير السلبي على صورتها الدولية كما هو موضح بالجدول التالي[٧]:

جدول يوضح عدد الهجمات الإرهابية والضحايا في مصر(٢٠١١-٢٠١٩)

السنة / المؤشر	عدد الهجمات الارهابية	عدد الوفيات	عدد الاصابات	اجمالي الضحايا سنويا
٢٠١١	١٨	٥	١٠٩	١١٦
٢٠١٢	٤٩	٤٤	٨٧	١٩٩
٢٠١٣	٣٧٣	٢٨٥	٧١٧	٨٧١
٢٠١٤	٣٠٩	٣٤٣	٥٤٩	٩٤٨
٢٠١٥	٦٨٧	٨٩٧	١١٧	١٩٠٠
٢٠١٦	٣٨٠	١٠٢	١٣٣	١٢٢٢
٢٠١٧	٢٢٥	٢٨٨	١٣٢	١٥٢٧
٢٠١٨	٥٤	٩٨	١١٨	٢١٧
٢٠١٩	٦٣	١٥٢	٢٢٣	٣٧٥
الاجمالي	٢١١٦	١٦٠	٨٦١	٧٠٢١

من الجدول السابق يتضح أن الاتجاه العام لمعدل الظاهرة الإرهابية في مصر أخذ في التصاعد ابتداءً من عام ٢٠١٣، جاء ذلك بالتزامن مع فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، فخلال تلك الفترة برز نوعان من الفاعلين، أما النوع الأول، فقد تمثل في الجماعات الإرهابية التي تواجدت في سيناء منذ فترات سابقة كجماعات السلفية الجهادية والتي استقرت في شمال سيناء في مثلث العريش-الشيخ زويد- رفح البالغ مساحته ٢٢كم^{٢} ، أبرز تلك الجماعات جماعة أنصار بيت المقدس، أما النوع الثاني، فقد تمخض عن تكوين خلايا إرهابية صغيرة نشطت في

معظم محافظات الداخل المصري، وقام على تكوين تلك الخلايا قطاع من شباب جماعة الاخوان المسلمين المنتسبين للقيادات الدنيا والوسطى وكان أبرز تلك الجماعات جماعة العقاب الثوري وحازمون اختلف هذا النوع عن سابقه بعدم وجود قيادة مركزية يمكن إضعافها بمراجعتها فكريا أو استهدافها أمنيا وعسكريا[٨].

والحق فإنه مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في يوليو ٢٠١٤، اشتدت وتيرة الهجمات الإرهابية في مصر فاستنادا إلى بيانات تقارير مؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدر عن منظمة الاقتصاد والسلام، تبين أن مصر تحتل المرتبة ال١٣ في قائمة الدول الأكثر استهدافا بالهجمات الإرهابية على المستوى العالمي وذلك في عامي ٢٠١٤/٢٠١٥[٩]، وفي عام ٢٠١٦ دخلت مصر قائمة الدول العشر الأكثر استهدافا بالعمليات الارهابية محتلة المرتبة التاسعة عالميا[١٠]، وفي عام ٢٠١٧ احتلت مصر المرتبة الحادية عشر عالميا[١١]، لتعود في عام ٢٠١٨ لقائمة العشر الأكثر استهدافا بالعمليات الارهابية محتلة المرتبة التاسعة عالميا[١٢]. وفي عام ٢٠١٩ تمكنت مصر من الخروج من تلك القائمة محتلة المرتبة الحادية عشرة عالميا[١٣].

ويمكن تقسيم الإرهاب خلال الفترة (يونيو ٢٠١٣ – ٢٠١٩) من حيث حدة العنف وأبرز الفاعلين وفقا للجدول التالي[١٤]:

جدول يوضح خريطة العنف والإرهاب في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)

الفترة الزمانية	حدة العنف	ابرز الفاعلين	ابرز الهجمات الارهابية
(يونيو ٢٠١٣: ٢٠١٤)	مرتفع	جماعة الاخوان المسلمين/ اجناد مصر/ انصار بيت المقدس/ كتائب الفرقان حركة ملوتوف/ جند الاسلام/ حركة ولع	مذبحة رفح الثانية، تفجير مدررية أمن الدقهلية ، محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد ابراهيم تفجير جامعة ومدرية أمن القاهرة ، مذبحة الفرافره ، هجوم كرم القواديس.
(٢٠١٥-٢٠١٧)	مرتفع للغاية	تنظيم ولاية سيناء/ جماعة المرابطين/ جماعة انصار الاسلام/ حركة حسم/ حركة اعدام انصار الشريعة/ حركة العقاب الثوري	اغتيال النائب العام هشام بركات، هجوم الكتيبة ١٠١، محاولة اغتيال الرئيس بالمعموره،اغتيال العميد عادل رجائي ، محاول اغتيال المفتي السابق علي جمعة تفجير الكنيسة البطرسية، تفجير كنستي طنطا والاسكندرية.
(٢٠١٨-٢٠١٩)	منذني	ولاية سيناء/ حركة حسم	هجوم دير الانبا صموئيل، تفجري معهد الاورام والدرب الاحمر.

تداعيات الارهاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أولا: التداعيات السياسية

باندلاع الاحتجاجات الشعبية في يناير ٢٠١١، تعرض النظام السياسى المصرى المستقر منذ خمسينيات القرن الماضي لاهتزازات عنيفة كان لها مردودها المؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[١٥]، وذلك على الرغم من كون مصر أقل دول الربيع العربي تأثرا بمثل تلك الحالة إذا ما تمت مقارنتها ببعض النماذج التي شهدت انهيار تام للسلطة أو وضعفها في أحسن الأحوال، فبعد أن نجحت المؤسسة العسكرية المصرية في الحفاظ على الدولة المصرية وأركانها بتسليمها إلى حكومة منتخبة بعد انجاز الاستحقاقات البرلمانية التي سيطر عليها الاسلاميون بحصد حزب الحرية والعدالة أغلب مقاعد البرلمان المصري. وبفوز مرشح الإخوان المسلمين الرئاسي محمد مرسي، شرعت جماعة الإخوان المسلمين في انتهاج سياسة الأخونة الإقصائية دون الالتفات لإرادة الشعب المصري الذي رفض هذا النهج منذ البداية[١٦].

كما تعرض النظام السياسي المصري إلى محاولة تغييره بشكل جذري وعنيف يخالف كليا النظام السياسي السابق لعام ٢٠١١ ولكن سرعان ما اصطدمت تلك

المحاولة مع مؤسسات الدولة العميقة كما اصطدمت مع شريحة واسعة من الجماهير المصرية التي تؤمن بالانفتاح والعلمانية المترسخة بشكل كبير في الشخصية المصرية[١٧]، وتلاقي ذلك الرفض مع جملة من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الجماعة؛ الأمر الذى تسبب في إقصائها بشكل تام من الحياة السياسية في مصر.

و طيلة فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي تفشى العنف وتدهورت الحقوق والحريات العامة بشكل ملفت، ولقد بدأت وقائع العنف في عهده بأحداث السفارة الأمريكية التي راح ضحيتها اثنان من المدنيين[١٨]، وفي ذكرى أحداث محمد محمود حدثت اشتباكات بين انصار التيار الاسلامي ومعارضين له نتج عنها سقوط العديد من المدنيين. وفي ديسمبر ٢٠١٢[١٩]، وقعت أحداث الاتحادية بين أنصار الرئيس الأسبق محمد مرسي ومتظاهرين أمام قصر الاتحادية من الرافضين للإعلان الدستوري(أطلق عليه البعض الإعلان المُكبل) والذي خول الرئيس صلاحيات موسعة؛ مما أدى إلى سقوط العديد من المتظاهرين كما شهدت أحداث الاتحادية حلقات تعذيب للمتظاهرين الذين وصفوا بأسرى الاتحادية وقام مؤيدي الرئيس مرسي بتفتيشهم ذاتيا والاستيلاء على هواتفهم وأموالهم قبل الشروع في استجوابهم باللكمات والضرب لاجبارهم على الاعتراف بأنهم مأجورين للهجوم على الإخوان[٢٠].

وخلال عام واحد من حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي سقط نحو ٣٩ قتيلا في أحداث طائفية، ونحو ١٧٢ قتيلا فى أحداث سياسية، و ٤٨ حالة وفاة نتيجة للاستخدام المفرط للقوة في أماكن الاحتجاز، و٢٨ قتيلا على إثر أعمال إرهابية، كما شهدت البلاد حركة موسعة للاحتجاجات، شارك فيها مختلف فئات الشعب من أطباء ومهندسين وإعلاميين وصحفيين وأصحاب مهن حرة وعمال النقابات، ويرصد مؤشر الديمقراطية الذي يصدر عن المركز التنموي الدولي أنه خلال الفترة من ٢٠١٢/٧/١ إلى الفترة ٢٠١٣/٦/٢٠، شهدت مصر ٩٤٢٧ احتجاجا في سابقة تاريخية لم تشهدها مصر من قبل، بما يعادل نسبة ٧٠٠ % من نسبة الاحتجاجات التي وقعت في العام الأخير لحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك وذلك بارتفاع متوسط الاحتجاج الشهري عام ٢٠١٣ إلى ١١٤٠ مقارنة ب ١٧٦ حالة في عام ٢٠١٠ وهو ما يعني أن الاحتجاجات التي شهدتها مصر في العام الأخير في فتره حكم

الرئيس الأسبق محمد حسني، تعادل شهرين فقط من الاحتجاجات خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي[٢١]. وقد اسفرت سياسات الاخوان المسلمين في مصر إلى حدوث انقسام شعبي بشأنها ما بين مؤيد ومعارض لسياساتها ومنهجها في الحكم والإدارة، لتنتهي فترة حكم الرئيس الأسبق مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بمساندة المؤسسة العسكرية للشعب المصري للمرة الثانية خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ضد نظام حكم اثبت فشله وفساده، كما قام الشعب المصري بتفويض ذات المؤسسة من أجل التعامل مع الجماعات الإرهابية وأي إرهاب محتمل بعد سقوط حكم الإخوان، ولاستعادة الاستقرار. وفي الوقت ذاته تم تنصيب رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للجمهورية إنفاذا لخارطة الطريق، حيث تولي المنصب المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا حينها[٢٢]، فيماعمدت جماعة الإخوان المسلمين لحشد أنصارها، مؤسسة ما يعرف بـ "تحالف دعم الشرعية"، وبدأت جهود جماعة الإخوان المسلمين في الحشد مبكرا يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٣، واستمروا حتى يوم ١٤ أغسطس من العام ذاته، واتخذ قادة الجماعة الإرهابية من منصة اعتصام رابعة العدوية والنهضة منبرا لهم لبث العنف والإرهاب ونشر الأفكار المتطرفة على مدار ٤٥ يوما[٢٣].

وعلى الرغم من مطالبة قوات الأمن المركزي المعتصمين بفض الاعتصام وأنهائه عبر مكبرات صوتية مع تقديم الوعود بعد ملاحقتهم أمنيا وفتح طريق آمن لخروجهم إلا أن العناصر الارهابية رفضت السماح بخروج المعتصمين وقامت بالتصعيد باستخدام الأسلحة النارية؛ الأمر الذي أدى لتعامل القوات الأمنية المباشر باتجاه إطلاق النار في ظل وجود تغطية إعلامية ومرافقة عدد من المنظمات الحقوقية لمراقبة الأوضاع[٢٤]. وقد تبين بعد عزل الرئيس الأسبق مرسي والإطاحة بجماعته ظهور تنظيمات سرية استهدفت رجال الشرطة وأجهزة الأمن بالإضافة إلى تخريب المرافق العامة، وتزامن ذلك بتأزم الوضع في شمال سيناء مع استمرار استهداف رجال الشرطة والجيش، وكذلك الأقباط وامتد ليشمل الطوائف الإسلامية المخالفة كما حدث في تفجير مسجد الروضة الذي تقوم عليه جماعة صوفية تم تكفيرها من قبل الجماعات الارهابية، وقد راح ضحية الهجوم نحو ٣١١ فردا.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية

يعاني الاقتصاد المصري منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي اختلالات هيكلية عميقة ومترابطة، تتسم بالأثر المتبادل فيما بينها، وقد انعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأصبحت تلك الاختلالات أحد أبرز عوامل ضعف الأداء الاقتصادي وإحباط أي محاولة للتنمية، أفرز ذلك جملة من الاختلالات الخطيرة مثل تفشي التضخم و التشوهات السعرية و عجز الموازنه العامة واختلالها و اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري واختلال النسبة بين الأجور والأسعار، تلك الاختلالات البنيوية الخطيرة، ألقت بظلالها على مجمل الأداء الاقتصادي المالي لمصر[٢٥]، وبالتزامن مع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واجه الاقتصاد المصري مشكلة ثلاثية الأبعاد عمقت اختلالاته الهيكلية تمثلت تلك الاختلالات في[٢٦]:

١) التراجع المستمر لمعدلات النمو والإيرادات العامة وفي الوقت ذاته، أخذت تكاليف المعيشة في الارتفاع لأسباب عديدة كان أبرزها القيود التي فرضتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الحكومة كاستجابة لمطالب المتظاهرين كرفع الحد الأدنى للأجور دون أن يصاحب ذلك الرفع نمو موازي في الناتج المحلي كما أدى تخفيض الدعم على الماء والغاز والكهرباء إلى تدهور الأوضاع المعيشة للطبقات الفقيرة، كما أدى ضعف معدلات النمو إلى ارتفاع نسبة البطالة، الأمر الذي أثر سلبا على مستويات المعيشه وأدخل شريحه جديدة من الأفراد إلى دائرة الفقر.

٢) ارتفاع معدلات الإنفاق العام كنتيجة لحرص الحكومة على توفير احتياجات السكان الأساسية و تحسين مستواهم مما أدى إلى عجز الموازنة العامة للدولة المصرية، حيث مالت الإيرادات للتراجع الحاد ونتيجة لانخفاض معدلات النمو وانخفاض القدرة على دفع الضرائب الأمر الذي أدى الى ارتفاع الدين العام المحلي وكذلك الدين الخارجي إلى حد ما.

٣) التراجع الحاد في موارد النقد الأجنبي نتيجة لاستنزاف تلك الاحتياطات بهروب الأموال إلى الخارج، وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية ولاسيما عوائد

السياحة، كما انخفضت تحويلات العاملين بالخارج وتوقفت التدفقات الاستثمارية الأجنبية غير المباشره بفعل الظروف السياسية غير الملائمة.

ويعد كل من الأمن والاستقرار ضمن أساسيات التنمية الاقتصادية؛ لذا فما يخلقه الإرهاب من حالة عدم الاستقرار يعد دليلا على اختلال مسيرة التنمية الاقتصادية، ويؤثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية من خلال عدة قنوات فبالإضافة إلى تدمير رأس المال المادي وخسائر الأرواح، فإن تفشي الإرهاب يخلق حالة من عدم اليقين ويؤثر سلبا على الاستثمار بشكل عام وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر فلا يمكن لأحد أن يستثمر أمواله في بيئة يتفشى فيها الإرهاب، كما أن الأفراد قد يلجئون إلى استثمار أموالهم في بيئة ذات عائد ربحي ضعيف ولكنها آمنة، كما يعرقل الإرهاب حركة السياحة مما يؤثر سلبا على التجارة بين الدول وعلى أسواق المال، ويؤدي كذلك إلى توزيع الموارد بعيدا عن المجالات التنموية كنتيجة لارتفاع تكاليف الأمن والدفاع[٢٧].

والحق يمكن القول أن للإرهاب تأثيراً بالغاًعلى السياحة، حيث تعد مصر إحدى أهم دول الجذب السياحي على الصعيد العالمي وذلك لما تملكه من مقومات سياحية ضخمة مع تعدد الأماكن السياحية إلا أن تنامي وتيرة الإرهاب بها ولا سيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أدى إلى فقدانها أحد أبرز مصادر دخلها القومي وذلك بعد استهداف الإرهابيين للسياح و الأماكن السياحية. ولقد كانت اشهر الهجمات الارهابية تلك التي استهداف معبد الكرنك عام ٢٠١٥، وهو المعبد الذي يعد وجهة سياحية مهمة لملايين السياح الأجانب حول العالم كما تم استهداف سائحين مكسيكيين واسقاط طائرة روسية بسيناء في ذات العام[٢٨].

ثالثا: التداعيات الاجتماعية

تعد الأبعاد النفسية أكثر شدة وفتكا من الأسلحة التي يستعملها الإرهاب ضد المجتمع، وذلك من خلال استثارته مشاعر الرعب والخوف وانعدام الأمل والشعور بالعجز، وهو ما ينعكس سلبا على الاستقرار النفسي للأفراد مما يؤثر سلبا على استقرار المجتمع، وعلى ذلك يمكن القول بأن للإرهاب آثارا مباشرة تتمثل في ضحاياه من الأموات وآثار غير مباشرة تتمثل في التأثير في كل من عايش أحداث الإرهاب واختل توازنه النفسي كنتيجة لما عاصروه من مشاهد الترويع والتنكيل، وتفشي أعمال القتل وسفك الدماء وانتشار الأشلاء

التي خلفتها التفجيرات الإرهابية الغادرة، حيث يكون المجتمع بكل شرائحه عُرضه لتلك الاضطرابات سواء أطفال أو مراهقين أو راشدين[٢٩]، ولعل أبرز الاضطرابات النفسية ظهورا هو اضطراب ما بعد الصدمة أو الكرب[٣٠]، فبمجرد مشاهده المزيد من التغطيات الإعلامية أو المشاهد العنيفة والدراما السياسية من الممكن أن يؤدي ذلك الى درجات مرتفعة من التوتر يتجلى في أعراض الصدمة[٣١].

وعلى ذلك، فإن ما صاحب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما آلت إليه الأحداث اللاحقة من تطورات أوجد حالة من الصدمة السياسية الجماعية والتي تعرف على كونها حادث مدمر وعنيف يمثل طعنة نافذة تخترق جميع الحواجز الدفاعية النفسية للمشاركين والمراقبين وينتج عن سلوك بشري له دوافع سياسية ويؤثر على مجتمع من الناس[٣٢]، والمأساه الفعلية للصدمة السياسية الجماعية تتشكل في الذاكرة الجماعية للجماعة التي عايشت تلك الأحداث الدامية إذ لا تعمل تلك الذاكرة على إعادة الاستذكار فقط بل تعمل على إعادة بناء تلك الأحداث بشكل مستمر في محاولة لفهمها وتفسيرها وتتميز الذاكرة الجمعية عن الذاكرة الفردية بأنها تنتقل من جيل لآخر فمن الممكن أن يتذكر تلك الأحداث الدامية أجيال لاحقة بعيدة عن أحداث الصدمة في الزمان والمكان وتنشئ الذاكرة الجماعية للأحداث الدامية التي عانى منها أسلاف الجماعة في الماضي ديناميكية مختارة للصدمة تسمح بنسج علاقة بين الصدمة والذاكرة والأمن الوجودي بمعنى أن عمل الذاكرة الجماعية الأساسي يكون مكرس لتكوين المعنى على مستوى الجماعة بين كل من جماعة الضحايا و جماعة الجناة. وعلى الرغم من الآثار السلبية للصدمة الجماعية إلا أنها تنطوي على مكاسب ثانوية تتمثل في الاحتفاظ بذاكرة الصدمة حية لدى الجماعة وقيادة الأجيال القادمة[٣٣]، وبالرغم صعوبة قياس الأبعاد الاجتماعية للإرهاب على المجتمع المصري إلا أنه يمكن الاستدلال عليه من خلال السلام العالمي.

ويشتمل مؤشر السلام العالمي على ١٦٣ دولة، ويصدر عن (Institute for Economics and Peace)، ويرتكز علي ثلاثة معايير أساسية، هي مستوى الأمن والأمان في المجتمع، والصراع المحلي والعالمي، ومدى التزود بالقوة العسكرية، ويقسم هذا

المؤشر الدول إلى خمس شرائح هي: دول ذات معدلات سلام مرتفعة جدا وهي الدول التي تحرز ما يقدر بـ ١.٥ نقطة أو أقل ودول مرتفعة السلام، وهي الدول التي تسجل قيمة بين ١.٦ نقطة وبين ٢.٠ ، ودول متوسطة السلام، وهي تلك التي تسجل قيمة بين ٢.١ نقطة وإلى ٣.٠نقطة، ودول منخفضة السلام التي تحرز قيمة ما بين ٣.١ نقطة وحتى ٤.٠ ، ودول منعدمة السلام، وهي تلك التي تسجل ما بين ٤.١ نقطة وإلى ٥ نقطة.

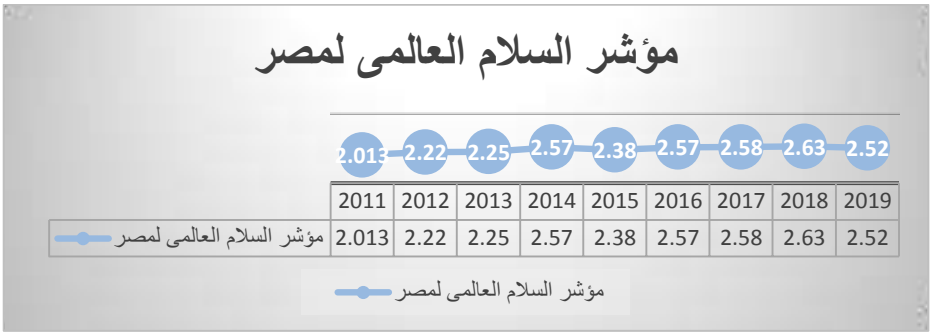

تم اعداد الرسم والجدول بمعرفة الباحثين اعتمادا على إصدارات مؤشر السلام العالمي(٢٠١١-٢٠١٩)

من الرسم السابق يتضح أن مؤشر السلام العالمي لمصر وخلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩) انتقل من شريحة أعلي للسلام إلى شريحة أقل.

- سياسات مكافحة الإرهاب :

تتطلب مواجهة الفكر المتطرف، المحرك الرئيسي للإرهاب، تبني إستراتيجية شاملة لا تقتصر على المواجهة الأمنية، بل تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار. فعلي سبيل المثال، على الرغم من اعتقال سيد قطب وإعدامه بتهمة التآمر لاغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٦، إلا أن أفكاره ألهمت أجيالًا من الجهاديين، علاوة على ذلك، لم تؤد الجهود الأمريكية خلال إدارة بوش بالتعاون مع عدة دول في الشرق الأوسط، إلى إنهاء الإرهاب، ولكن بدلاً من ذلك، نشأت أنماط جديدة من الإرهاب تداخلت مع الجريمة المنظمة، مما جعلها أكثر تعقيداً[٣٤]، وعليه يكون هدف

المكافحة الرئيسي هو تغيير خصائص البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب والمساعدة في تكوين أجيال أكثر وعياً ومقاومة للأفكار المتطرفة[٣٥].

ولقد تبنت الدولة المصرية إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، بدأت هذه الجهود بمنع وجود التطرف الذي يساعد التنظمات الإرهابية على البناء عليه. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة المصرية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية، ولاسيما أن الإرهاب هو أكبر التحديات التي تواجه الدولة المصرية قاطبة، وتتصاعد هذه التحديات في المحافظات الحدودية، وخاصة شمال سيناء، حيث وقعت على أرضها معظم العمليات الإرهابية منذ عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن رؤية الدولة المصرية تنهض على مبدأ أن التنمية والبناء هما أساس الاستقرار[٣٦].

أساليب مكافحة الإرهاب:

يمكننا تقسيم مستويات مكافحة الإرهاب إلى مستويين:

١) مستوى المكافحة التقليدي: يعني هذا المستوى بمكافحة الإرهاب عسكريا وأمنيا بعد ظهوره بضبط الجناة وردعهم أو منع وقوع جريمة الإرهاب من الأساس من خلال التتبع والاستخبار، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه معظم الأجهزة الأمنية على مستوى العالم.

٢) مستوى المكافحة القبلي، ويرتكز هذا المستوى في مكافحة الإرهاب على القضاء على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من المحتمل أن تسمح بظهور الإرهاب وتعمل على تنميته وتغذيته

- صور وأنماط مكافحة الإرهاب وفقا للرؤية والمنظور المصري

أولا: المكافحة الأمنية والعسكرية للإرهاب

يعتبر العامل الأمني والعسكري هو الركيزة الأساسية لضمان أمن أي وحدة دولية، ويشمل ذلك في حده الأدنى تواجد القوات المسلحة القادرة على ردع أي عدوان خارجي، فضلا عن تواجد المؤسسات الأمنية القادرة على فرض الأمن وحماية الدولة من المهددات العسكرية والأمنية بحيث تكون الدولة أمنه إذا لم يوجد بها اضطرابات

أمنية أو عسكرية داخليا، وامتلاكها قدر من القدرة العسكرية يسمح لها بالردع في حال تعرضها لتهديد خارجي[٣٧].

وعليه، فإن العبء الأكبر في مكافحة الإرهاب يلقى على كاهل المؤسسات الأمنية، وذلك من خلال عملها على منع وقوع جريمة الإرهاب أو بضبط الجناة وتقديم الدليل عليهم أو بالعمل على إعادة إصلاحهم ودمجهم مرة أخرى في المجتمع[٣٨]، ومن ثم يمكن تقسيم التدابير الأمنية التي تتبعها الأجهزة الأمنية إلى نوعين هما:

١) التدبير الأمنية الوقائية[٣٩]: تشمل تلك التدابير منع وقوع جريمة وذلك من خلال استيفاء المعلومات وجمعها وتصنيفها حول الإرهابيين ورصدهم ورصد مخططاتهم وأهدافها ومصادر تمويلهم وإلقاء القبض على العناصر الإرهابية قبل تنفيذهم للعمل الإرهابي فضلا عن تأمين الحدود وإحكام السيطرة على مداخل ومخارج البلاد وتأمين المواني والمطارات والمنشآت والأشخاص المعرضين للعمل الإرهاب والتنسيق مع الأجزاء مع أجهزة مكافحة الإرهاب داخلية وخارجية من خلال تبادل المعلومات لتوفير صوره واضحة عن الإرهابيين وأهدافهم والتشويش على أجهزة الحاسب لمنع تسريب البيانات والمعلومات الخاصة بالإرهاب فضلا عن اشتراك الرأي العام لمكافحة الإرهاب فأي جهاز أمني مهما بلغت قوته لن يكون في مقدرة التصدي للإرهاب دون تزويده بالمعلومات من قبل المدنيين وتفعيل الإعلام الأمني من خلال توفير المعلومات الفورية والدقيقة للمواطن لسد أي ثغرة قد يدخل منها الإعلام المعادي الهادف لإثارة الاضطرابات والمروج للقيام الإرهاب.

٢) التدابير الأمنية بعد وقوع العمل الإرهابي يتمثل في سرعة انتقال الأجهزة الأمنية لمسرح الجريمة وتحفظها السليم على الأدلة للوصول إلى الجناة الأصليين وإحكام السيطرة على مداخل ومخارج الواقعة وتمشيط مسرح الجريمة ومقابلة الشهود وتجنيد المصادر المختلفة لوسائل الوصول إلى الجناة وإلقاء القبض عليهم وإجراء التحقيق معهم بالتنسيق مع الجهات القضائية ومواجهتهم بالأدلة والعمل على تغيير في فكرهم بالاشتراك مع رجال الدين وعلماء النفس وتأهيلهم بعد الحكم عليهم[٤٠].

وفيما يخص مصر، فقد اعتمدت مصر على إستراتيجية المواجهة الأمنية والعسكرية بحسب حدة وكثافة العمل الإرهابي لذا تم شن الحملات العسكرية والأمنية المكثفة والمتنوعة والتي استهدفت العديد من البؤر الإرهابية كما تم توجيه الضربات الاستباقية لمنع أي تواجد لتكتل إقليمي أو مركز جغرافي، ومن العمليات الأمنية التي تمت على أرض مصر للقضاء على بؤر الإرهاب، ما يلي:

١- العملية نسر ١

بدأت في ١٢ أغسطس ٢٠١١ عقب تفجير خطوط الغاز المصرية وقيام تنظيم جيش تحرير الإسلام الإرهابي بإعلان عزمه على تحويل سيناء لإمارة إسلامية بعد طرده لقوات الجيش والشرطة المصرية وقوات حفظ السلام الدولية فضلا عن استهداف قسم ثاني العريش بالمدفعية الثقيلة[٤١].

٢- العملية نسر ٢

بدأت في أغسطس ٢٠١٢ بعد قيام عناصر إرهابية باستهداف ١٦ مجندا مصريا على مقربة من معبر كرم أبو سالم وتمكنت العملية من استعادة الأمن كما تم تكثيف القوات العسكرية بكامل مناطق سيناء وتعزيز القوات في منطقة الشيخ زويد رفح والعريش[٤٢].

٣- العملية الشاملة (حق الشهيد)

في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ تم استهداف ارتكاز أمني تابع للقوات المسلحة المصرية في الشيخ زويد من قبل عناصر إرهابية باستخدام قذيفة هاون سقطت على دبابة محملة بالذخائر والصواريخ نجم عنها تفجير مروع راح ضحيته ٣٠ شهيدا و ٢٨ مصابا[٤٣]، في أعقاب ذلك الحادث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنه ٢٠١٤ بتفويض رئيس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية الخاصة بحالة الطوارئ وذلك في ظل الظروف الأمنية الخطيرة التي كانت تشهدها شمال سيناء[٤٤]، بعد ذلك الحادث شهدت سيناء مرحلة جديدة لتطهيرها من الإرهاب كان قوامها توجيه الضربات الاستباقية، وقيام الجيشين الثاني والثالث الميداني بإجراء العديد من التعزيزات الأمنية، وذلك بالتعاون مع قوات التدخل السريع المحمولة جوا، وتم فرض حظر التجول وبدأت السلطات المصرية في إخلاء الشريط الحدودي والمنازل الواقعة على مسافة ١٠٠٠

متر بين مدينة رفح المصرية والحدود مع قطاع غزة على طول ١٤ كيلو مترا بهدف منع تسلل عناصر إرهابية[٤٥]، وبتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٥ استهدفت العناصر الإرهابية الكتيبة ١٠١ بالعريش بقذائف صاروخية كما استهدفت فنطاس مياه كبير بتفخيخه وأسفر ذلك الحادث الإرهابي عن استشهاد ٢٦ فردا فضلا عن إصابة ٤٥ آخرين من العسكريين والمدنيين[٤٦]، وفي ٢٩ يونيو من العام ذاته أُستهدف النائب العام السابق المستشار هشام بركات في حادث تفجير سيارة مفخخة أسفرت عن استشهاده[٤٧].

ردا على كل هذه الجرائم الإرهابي، كانت عملية حق الشهيد التي تمت على ثلاث مراحل، أما المرحلة الأولى فقد بدأت في ٧ سبتمبر ٢٠١٥ بهدف القضاء العناصر الإرهابية بمثلث رفح الشيخ زويد العريش وقامت بها عناصر الجيش الثالث الميداني مدعوما بعناصر من قوات التدخل السريع وقوات الصاعقة المصرية ومعاونه الشرطة المدنية[٤٨]،انتهت المرحلة الأولى بعد ١٦ يوما حققت فيها العملية أهدافها بتصفية أكثر من ٣٠٠ عنصر تكفيري والقبض على عدد كبير منهم، وتدمير ١٠ مخازن للأسلحة والمتفجرات ومئات من البيوت والأوكار الإجرامية التي تتخذها الجماعات الإرهابية مرتكزا لها[٤٩] وأعلنت القوات المسلحة المصرية وقتها عن عزمها على تنفيذ خطة شاملة للتنمية في سيناء وذلك بالتزامن مع مواصلة جهودها بها[٥٠].

وأما المرحلة الثانية من عملية حق الشهيد، فقد استهدفت ملاحقة العناصر الإرهابية الذين تمكنوا من الهرب من منطقة رفح والشيخ زويد وتمركزوا بالعريش، وقامت بتنفيذ العمليات الإرهابية ضد عناصر القوات المسلحة وشملت تلك العملية حيز شمال ووسط سيناء وقامت بها القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع قوات التدخل السريع ومشاركته قوات من مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة المدنية وحققت العملية أهدافها ولاسيما بعد تعاون أهالي سيناء بإمداد العناصر الأمنية بالمعلومات المسبقة عن الإرهابيين، وتمكنت القوات الأمنية من تصفية ٥٠٠ عنصرا إرهابيا واعتقال عدد كبير منهم، كما تم تدمير نسبة ٩٩ % من إجمالي الإنفاق مع قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، فقد بدأت في ٢٥ مايو ٢٠١٦، وذلك بالقيام بالعمليات الموسعة في المناطق التي تؤوي عناصر إرهابية شديدة الخطورة بسيناء ونجحت في

تصفية ٨٥ عنصرا إرهابيا وتم تدمير وحرق ١٩٠ منزلا ووكرا كانت تتخذها العناصر الإرهابية مرتكزا لأعمالها الإجرامية[٥١].

٤- تطهير جبل الحلال :

يقع جبل الحلال في الشمال وذلك على بعد ٦٠ كيلومترا من جنوب العريش يرتفع عن سطح البحر ١٧٠٠ كيلو متر ويمتد الجبل من الشرق إلى الغرب بطول ٦٠ كيلو متر، كما يمتلئ جبل بالشقوق والنتوء والكهوف التي يصل عمقها إلى ٣٠٠ متر، والمنطقة كاملة تقع في حيز المنطقة (ج) التي فرضت معاهدة كامب ديفيد لها شروطا خاصة حيث جعلتها منزوعة السلاح إلا من قوات الشرطة المصرية. بدأت شهرة الجبل بعد وقوع تفجيرات طابا في عام ٢٠٠٤ باستهداف هيلتون طابا بعدها وقعت اشتباكات مع قوات الشرطة والإرهابيين ودام حصار الجبل لشهور، وفي عام ٢٠٠٥ وقعت تفجيرات شرم الشيخ باستهداف منتجع سياحي وتم اتهام نفس العناصر الإرهابية التي لاذت بالهرب والاختباء في جبل الحلال. كل هذه العوامل جعلت من الجبل ملاذا آمن للعناصر الإرهابية. وفي فبراير ٢٠١٧ قام الجيش الثالث الميداني بحملة لتطهير جبل الحلال وتمت المداهمة على ثلاث مراحل، أما المرحلة الأولى، فقد تم من خلالها جمع المعلومات وتدقيقها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وأهالي سيناء لمعرفة الدروب والمسالك التي تؤدي إلى الجبل وأماكن تمركز العناصر الإرهابية به وفي المرحلة الثانية تم عمل ارتكازات أمنية لفرض الحصار الشامل على الطرق المؤدية للجبل بهدف قطع الإمدادات وانفاد المخزون الاستراتيجي التي تمتلكها العناصر الإرهابية وفي المرحلة الثالثة تم تمشيط الجبل من خلال ضخ ٩ مجموعات كلفت كل واحدة منها بقطاع معين واستمرت عمليات القتال ستة أيام متواصلة وقد حققت العملية أهدافها من خلال تصفية ١٨ تكفيريا و٣٠ عنصر الآخرين فضلا عن تدمير عناصر لوجستية كانت تمتلك العناصر الإرهابية.

٥- العملية الشاملة (سيناء ٢٠١٨)

في فبراير ٢٠١٨، نفذت قوات الأمن عملية كبرى ضد الجماعات الإرهابية، بهدف القضاء على الإرهاب. وقد جاءت هذه العملية في أعقاب الهجوم على مسجد

الروضة في منطقة بئر العبد غرب العريش والذي أودى بحياة أكثر من ٣٠٠ مصل. كما تزامنت العملية مع ضربات الجيش الوطني الليبي ضد معاقل الإرهابيين حول درنة، الأمر الذي دفع الإرهابيون إلى التمركز بالقرب من الحدود المصرية.

ولقد حققت العملية هدفها بتصفية أكثر من (٥٤٧) إرهابياً، واعتقال ما يتجاوز الألف عنصر إرهابي مشتبه به، و تم تدمير يفوق عن ٦٠٠ مخبأً ووكر كانت تستخدمهم العناصر الإرهابية للاختباء بها وإخفاء معداتهم وأسلحتهم.

بالإضافة إلى اكتشاف وتدمير أكثر من (١٦٨٥) عبوة ناسفة وأكثر عن(١٠٨٦) عربة و(١١٧٠) دراجة نارية و(٤٢٠) مزرعة للنباتات المخدرة و(١٢٠) طناً من المواد المخدرة و(٣٠) مليون قرص مخدر، فضلاً عن اكتشاف وتدمير أكثر من (٢٠) فتحة نفق على الشريط الحدودي بشمال سيناء. فضلاً عن ضبط محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية لأكثر من ألفي شخص[٥٢].

ثانيا: المكافحة التشريعية للإرهاب

ترتكز قوانين مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني علي حزمة من الاتفاقيات الدولية الشارعة التي تجرم الإرهاب ويصل عددها إلى ١٩ اتفاقية دولية، كما ينظر إلى قانون مكافحة الإرهاب الداخلية باعتبارها انعكاسا وتطبيقا لالتزام الدول بالقوانين الدولية ويأتي على رأسها قرارات مجلس الأمن والتي صدرت وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مقدمة تلك القرارات القرار رقم ١٣٧٣ لسنه ٢٠٠١ والقرار رقم ١٦٢٧ لسنه ٢٠٠٥ إذ تلتزم الدول بموجب القرارين السابقين بتقديم تقارير دوريه حول ما إنجزته وما شرعته من قوانين مكافحة الإرهاب[٥٣].

والحقيقة التي لا تنكر أن مصر عانت أشد المعاناة خلال فترات عديدة من تاريخها من جرائم الإرهاب، تمت مكافحة تلك الجرائم بالاستناد إلى القوانين المصرية المتمثلة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون غسل الأموال بالإضافة إلى قانون الطوارئ[٥٤] وحينما تعرض المشرع المصري لقضية مكافحة الإرهاب الداخلي والدولي، قام بإجراء تعديلات على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ولم يستحدث قوانين خاصة، فقام بتقسيم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى قسمين، القسم الأول وتضمن هذا

القسم تعريف الإرهاب وأشكال الجرائم الإرهابية التي يعاقب عليها وأحكام المشاركة الجنائية فيها ومصادره المنقولات كما أجاز الحكم على المدانين بجرائم إرهابية بأحد التدابير الاحترازية وقيد سلطة القضاة فيما يتعلق بمسألة استخدام الرأفة فلم يجز تخفيف عقوبة الأشغال الشاقة أو الإعدام إلا درجة واحدة بموجب المادة ١٧ ، أما القسم الثاني وفيه تم تشديد عقوبات بعض الجرائم الموجودة سابقا في حاله إذا ما ارتكبت بغرض الإرهاب[٥٥].

وعلى الرغم من تعرض التشريع الجنائي المصري لمفهوم الإرهاب وذكره للجرائم التي تدخل في حيزه إلا أننا نجد أنه لم يطلق على القسم الذي يشمل تلك الاحكام قسم الجرائم الإرهابية، لذا فقد خلا عنوان القسم الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المصري من أية تسمية تذكر، لذا يذهب بعض فقهاء القانون المصري إلى القول أن القانون بهذا الوضع لم يتضمن نصا صريحا لمكافحة الارهاب، الأمر الذي حتم العمل بقانون الطوارئ لسد ثغرات التشريع العقابي واشترطوا استحداث قانون خاص لمكافحة الإرهاب لوقف العمل بقانون الطوارئ.

وفي أعقاب خروج مجموع الجماهير المصرية للشوارع والميادين لاقصاء جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي وبعد فض اعتصام رابعه العدويه والنهضه توالت العمليات الارهابية الخاطفة لارواح الابرياء كما استهدفت رجال الشرطة والجيش وكان هناك حاجة ملحة للحفاظ على الدوله المصريه وانقاذها من براثن الإرهاب لذا تم استصدار قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب.

ومع إقرار الدستور المصري لعام ٢٠١٤، فلقد تضمنت أحكام هذا الدستور نصا يتعلق بمكافحة الإرهاب حيث نصت المادة 273 من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ والذي جاء به "التزام الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله باعتباره تهديداً للوطن والمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وفق برنامج زمني محدد" وعليه فإن مكافحة الإرهاب يعد الالتزام دستوريا نص عليه الدستور المصري وكفلته القوانين اللاحقة والتي تصدرها **قانون تنظيم الكيانات الإرهابية رقم ٨ لسنة ٢٠١٥** الذي جاء معرفا لعدة مفاهيم منها الإرهاب،

التمويل، الأموال، تجميد الأموال، كما حدد الهيئة التي تختص بإصدار قوائم الإرهاب، وهي النيابة العامة، حيث تعد النيابة العامة قائمة للإرهابيين تدرج عليها أسماء الإرهابيين في حالة إذا ما قررت الدائرة المختصة أدراجهم عليها.

كما تم عقد الاختصاص لدائرة أو أكثر من دوائر الجنايات محكمة استئناف القاهرة بالنظر في طلبات الإدراج في قائمة الكائنات الإرهابية على أن يتقدم الطالب من النائب العام إلى الدائرة المختصة مقرونا بالتحقيقات ومزودة بالمستندات كما يتم إدراج الأشخاص والكيانات الإرهابية الغير مواجهة أعمالهم لجمهورية مصر بناء على طلب من وزارة الداخلية يتقدم إلى النائب العام أو من الجهات الأمنية إلى النائب العام كما يتم الفصل في طلبات الإدراج من الدائرة المختصة بقرار مسبب وذلك خلال فترة تقدر ب ٧ أيام من تاريخ التقدم لها مزودا بالمستندات اللازمة كما حدد القانون مدة الادراج بقائمتي الأشخاص والكائنات الإرهابية بمده لا تتجاوز ثلاث سنوات بانقضاء تلك المدة دون إصدار حكم قضائي بإسباغ الوصف القضائي الوارد في المادة واحد توجب على النيابة العامة إعادة العرض على الدائرة المختصة للنظر في الأدراج مرة أخرى إلا ولازم رفع اسم الكيان أو الشخص من القائمة من تاريخ انقضاء المدة وبنشر قرار الإدراج وطوال مدته يترتب بقوة القانون الآثار التالية في ما يتعلق **بالكيانات الإرهابية:** حظر ووقف نشاط الكيان الإرهابي وغلق أماكن ومقررات اجتماع ذلك الكيان وحظر تمويل أو جمع الأموال والأشياء بشكل مباشر أو غير مباشر للكيان وتجميد أموال الكيان وأعضائه وحظر الانضمام أو الترويج أو الدعوة للكيان **بالنسبة للإرهابيين**: إدراج الإرهابي على قوائم المنع والسفر وترقب الوصول أو منع دخول الشخص الأجنبي وسحب جواز السفر أو إلغائه أو منع صدوره وفقدان الشخص الإرهابي لشرط السمعة والسيرة اللازمين لتولي بعض الوظائف تجميد أموال الشخص الإرهابي متى استخدمها لممارسة نشاط إرهابي

٢- **القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥**[٥٦]: أوردت المادة الأولى من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ تعريف الجريمة الإرهابية والإرهابي والجماعة الإرهابية والأسلحة التقليدية وغير تقليدية والأموال وفي الفصل الثاني من القانون ذاته ثم تحديد العقوبات

الجنائية للعمل الإرهابي والإشتراك به، كما حرص المشرع المصري على تحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتزام الدولة بالاتفاقيات والصكوك الدولية.وقرارات مجلس الأمن، لذا تم استصدار **القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧** لتعديل بعض نصوص القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ وفي ما يتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية فلقد نصت المادة ١٣٤ من الدستور المصري ٢٠١٤ على أن أمن المعلومات جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون"، لذا صدر **القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١١** الخاص بمكافحة الجرائم التقنية والاعتداء على أنظمة المعلومات واختراق المواقع، كما تم إصدار قانون خاص ينظم ممارسة العمل الأهلي في مصر، هو **القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٩** والذي جاء فيه "تلتزم جميع المنشئات الاهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية أن تلتزم باحترام مبادئ الدستور المصري والقوانين والاتفاقيات الدولية التي وقعت مصر عليها[٥٧]".

ثالثا: المكافحة الاقتصادية للإرهاب

تعد العوامل الاقتصادية أحد أهم أسباب تنامي العنف والإرهاب حول العالم فتفشى العوز والحرمان بفعل العوامل الاقتصادية يوجه تفكير الجمهور إلى أساليب وسائل تحقيق لقمة العيش وان كانت بوسائل غير مشروعة وهو الأمر الذي يغذي العنف والتطرف ويجعل هذه البيئة مرتعا للإرهاب[٥٨]وبالتزامن مع ثورة ٣٠ يونيو واجهت مصر تحديا اقتصاديا خطيرا فيما يتعلق بالقطاع الحقيقي والنقدي والخارجي بفعل التراجع الحاد الذي أصاب أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلى فلقد تقلص معدل النمو الاقتصادي لأني مستوى لها عام ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ٢.٢% وهي نسبة لا تقارن بمعدلات النمو السكاني المرتفعة وتنامت وتيرة تحديات الاقتصاد المصري بفعل متغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية التي شاهدتها دول المنطقة العربية وقيام بعض الدول الإقليمية باستهداف الأمن القومي المصري بتقديم الدعم وتمويل الجماعات الإرهابية كما أن الحرب التجارية بين القوة الاقتصادية العالمية الكبرى كان له الأثر السلبي المباشر على النمو الاقتصادي وحركة التجارة

العالمية كما كان له الأثر البالغ على اقتصاديات الناشئة ولا سيما مصر[٥٩] لذا وانطلاقا من إيمان مصر بأن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة هم الأسس الطاردة للتطرف وتسهل اقتلاع الإرهاب من جذوره فلقد عملت مصر للنهوض بالاقتصاد المصري مؤشراته على كافة نواحيه وأولت اهتماما كبيرا لمشروعات التحول الرقمي والبنية التحتية مع الاعتماد على مبادرات لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن المصري في مجالات متنوعة ولا سيما التعليم والصحة [٦٠]، كما أطلقت مصر أجددها الوطنية في فبراير ٢٠١٦ والتي تشكل استراتيجية طويلة المدى للتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وتوطينها بأجهزة الدولة المختلفة فقامت رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية تمثلت في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئة[٦١]، غير أنه قبل نهاية ٢٠١٦ كان الاقتصاد المصري قد شهد وضعا غير معهود حيث تراجع معدل النمو ليصل ٠.٠٣% ورتفع معدل التضخم ليصل ١٤.١%وبلغت نسبة العجز المالي ١١.٣% وانخفض سعر الصرف ليصل إلى ١٣ % وارتفاع معدل البطالة اتصل ١٢.٨% و بلغت نسبه الاحتياطات الدوليه ١٧.١ مليار دولار وهو ما يساوي ثلاثه اشهر فقط من الوردات المتوقعه [٦٢] لذا شرعت الحكومه المصريه في تطبيق البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي هدف تحقيق العديد من الاصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الكلى للاقتصاد المصري يقوم ذلك البرنامج على ثلاث ركائز التالية: ١) تحرير نظام الصرف الاجنبي للتخلص من نقص العمله الاجنبيه و جذب الاستثمار الاجنبي وتشجيع و تشجيع الصادرات ٢) احتواء التضخم من خلال انتهاج سياسة نقدية ٣)اتخاذ اجراءات التقشف المالي وذلك لوضع الدين العام على المسار المستدام وتعزيز الامان الاجتماعي[٦٣].

المبحث الثاني:

أثر موقف مصر من الإرهاب علي سياستها الخارجية في عهدي مرسي والسيسي

يعد وصول الرئيس الأسبق محمد مرسي لسدة الحكم في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بمثابة نقطة التحول الفاصلة في تاريخ السياسة الخارجية المصرية إذ شهدت

السياسة الخارجية المصرية نهجا خارجيا يتنافى مع نهجها التقليدي المعهود والمستقر لمدة ثلاثة قرون، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله الخطيرة على علاقات مصر بحلفائها التقليديين في المنطقة حيث سعت جماعة الإخوان جاهدة لتغيير مبادئ وأسس السياسة الخارجية المصرية، وذلك من خلال قيامها بتحالفات مع قوى إقليمية جديدة تتناقض مع التحالفات القديمة نجم عن ذلك شيوع حالة من الفوضى والارتباك وخلط الأوراق، كما ارتبكت علاقات مصر بدول الإقليم كما اختفى عن نهج الرئيس الأسبق محمد مرسي وجماعته مفهوم المصلحة الوطنية وتحديد نطاقها، وذلك باعتبار أن المصالحة الوطنية، هي المحدد لتحركات الدولة الخارجية لذا جاءت معظم زيارات مرسي الخارجية استعراضية هزلية أثرت سلبا على المصالحة الوطنية وأضرت بمكانه مصر إقليميا ودوليا.

سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي على مستوى التحالفات التقليدية:

أولا: العلاقات المصرية السعودية

شهدت العلاقات المصرية السعودية منذ تولى الرئيس الأسبق محمد مرسي حكم مصر في ٣٠ يونيو ركودا وفتورا لم تشهده كلا البلدين طول الثلاثة عقود المنصرمة من تاريخ العلاقات بين البلدين حيث تحولت مخاوف المملكة العربية السعودية إلى واقع فعلي فلم يعد ما يقلقها انتقال العدوى الثورية إلى الملكيات المحافظة في الخليج فقط بل سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم في بعض دول الربيع العربي وتكوينهم لما اعتادت الصحافة علي وصفه بالهلال الإخواني وهو الأمر الذي قد يخل بتوازنات القوي بالمنطقة بأكملها ويهدد أمن الخليج[٦٤].

لذا عمل الرئيس مرسي على تهدئه مخاوف الخليج خلال خطابه الأول في جامعة القاهرة بعد أدائه اليمين الدستوري، مؤكدا أن مصر لا تسعى إلى تصدير الثورة خارجيا[٦٥]، كما جاءت السعودية كأول وجهات وزيارات الرئيس الأسبق محمد مرسي الخارجية، وهناك أكد أن كلا من السعودية ومصر يدافعان عما وصفه "بالإسلام السني"، وتعد تلك المرة هي الأولى من نوعها التي يتم فيها استخدام مفهوم طائفي في سياسة مصر الخارجية

وهو ما يعد إبعادا لسياسة مصر الخارجية عن إطارها القومي والوطني[٦٦]، كما قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بزيارة المملكة مرة أخرى لحضور قمة منظمة التعاون الإسلامي في يناير ٢٠١٣، وعلى الرغم من التطمينات التي بعث بها الجانب المصري إلى المملكة العربية السعودية، كانت الرياض قلقه حيال وصول جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم لعدة أسباب أبرزها مزاحمة المملكة السعودية وسحب بساط تمثيل الإسلام السياسي في الدائرة السنية ولا سيما في ظل اختلاف النموذج الديني الذي تقدمه السعودية عن نظيره عند جماعة الإخوان المسلمين علاوة عن تخوف دول الخليج العربي والسعودية من تنامي العلاقات المصرية الإيرانية الأمر الذي يضعهم بين فكي قوتان إسلاميتان إحداهما يحكمها إسلام سني ولا الآخر إسلام شيعي وهو ما يعد عاملا مباشرا للضغط بممرات الملاحة والنفط وتخوف السعودية من تنامي على العلاقات المصرية التركية وما يمثله ذلك من تهديد أقيلمي للحضور الخليجي وجعل الخليج محاصر بين مثلث مصر إيران تركيا فضلا عن تخوف المملكة العربية السعودية من اعتماد أداره أوباما على الإسلاميين باعتبارهم حليفا استراتيجيا واستشعار المملكة العربية السعودية بين أدارة الرئيس أوباما قدت إبرامت تحالفا استراتيجيا بين أمريكا وتركيا قطر وتمت تولية الدور القيادي لتركيا متجاهله السعودية وهو الأمر الذي يعيد الأمور التاريخ للخلافة العثمانية كما تم تنصيب قطر لقيادة منطقة الخليج ولا سيما في ظل تراجع دور السعودية وغياب دور مصر الإقليمي[٦٧].

لذا رأت دول الخليج أن أفضل بديل وقتي لتلك المرحلة هو التيار السلفي المصري وذلك بما للمملكة من علاقات تاريخية بالتيارات السلفية ومالها من قنوات اتصال على مستوى الشخصيات والفتوى والفقه بين السلفيين الجدد والتقليديين في مصر والخليج بما يسمح انضواء الفكر السلفي المصري لنظيره السعودي ووفقا لتقرير لجنة تقصي الحقائق المشكلة من قبل وزارة العدل المصرية بشأن قضية التمويل الأجنبي فلقد تلقت جمعية أنصار السنة مبلغ قدره ١١٤٤٩٣٠٠٠ جنيه من قبل جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية كما تلقت نفسه ذات الجمعية مبلغ قدره ١٨١٧٢٤٠٠٠ من مؤسسة عيد آل ثاني القطرية ليكون مجموع ما تلقته الجمعية ٢٩٦٢١٨٠٠٠ وهو أضخم مبلغ تبرعي خارجي تلقته جمعية أهلية في مصر عام ٢٠١٠ - ٢٠١١[٦٨].

لم يكن هدف الخليج دعم الجماعات السلفية في مصر من أجل دعم فقط بل جاء هذا في إطار تحالفات الإقليم ولا سيما في ضوء لجوء الإخوان للتحالف مع إيران كما يعد التيار السني المنافس القوي لجماعة الإخوان داخليا.

ثانيا: العلاقات مع قطر

بالتزامن مع اندلاع ثورات الربيع العربي جاء الدعم القطري لكافة قوى الإسلام السياسي في المنطقة باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية القطرية ماديا وإعلاميا، وعملت قطر من خلال سياسة خارجية تقوم على:

١) حشد وتأليب الجماهير المصرية المصرية من خلال أداتها الإعلامية "قناة الجزيرة".

٢) ممارسة المزيد من الضغوطات على الحكومة المصرية بواسطة حلفائها الدوليين وتعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي.

لذا، فقد عمدت قطر إلى نشر مراسلي قناة الجزيرة داخل المدن المصرية كما استضافت الشخصيات المعارضة للنظام المصري على أرضها[٦٩]. وخلال فترة حكم المجلس العسكري تم توثيق العلاقات بين البلدين، وهذا ما بان في تأكيدات المشير حسين طنطاوي على حرص الدولة المصرية على دعم التعاون بين مصر وقطر في كافة المجالات في ظل العلاقات المتميزة التي تشهدها البلدان غير أن تلك الفترة شهدت خلافا حادا حول ترشيح الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث استقر الترشح لذلك المنصب أن يكون حقا للدولة المضيفة فيما ادعت قطر أن حق الترشح حقا لكل أعضاء المنظمة وتم التوسط بين البلدين لتجاوز ذلك الخلاف، وقامت مصر بتغيير مرشحها الذي كانت تعترض عليه قطر ورشحت نبيل العربي لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي دعمت قطر ترشحه لاحقا[٧٠]، وخلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي شهدت العلاقات المصرية القطرية تقاربا ملحوظا، حيث تعددت اللقاءات بين الأمير حمد والرئيس مرسي وبلغ عددها ثلاث زيارات وخلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي تحول الخطاب الإعلامي بقناة الجزيرة إلى خطاب داعم للنظام والحكومة[٧١] وخلال فترة حكم مرسي التي لم تتجاوز العام إلا بقليل حصلت مصر من قطر على معاونته اقتصادية بلغت ٨ مليارات

دولار موزعة بين ودائع لدى البنك المركزي وهو ما شكل نسبة ٤ % من إجمالي الناتج المحلي القطري عام ٢٠١٣[٧٢].

ثالثا: العلاقات مع السودان

ابتهج نظام الرئيس عمر البشير بسقوط النظام المصري وكان من أول المهنئين بسقوطه ونجاح الثورة المصرية كما شاع في الأوساط السودانية الحديث عن سنوضح الفرصة لإعادة علاقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان لإنقاذها من وضعها الاقتصادي الحرج ولا سيما بعد انفصال الجنوب وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية كما سعت القاهرة لإحداث التقارب مع السودان وذلك لوجود قضايا مشتركة تمس الأمن القومي للبلدين في مقدمتها قضية المياه[٧٣]، وبعد تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم أخذت العلاقات بين البلدين في منحنى التقارب مع وجود أزمة المياه بين البلدين ودول حوض النيل بعد توقيع اتفاقية عنتيبي وأخذتا في تنسيق الجهود لمواجهة الأزمة كما تم الاتفاق على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين كما قام مرسي بزيارة السودان في أعقاب تلك الزيارة صرح مسؤولين سودانيين بأن الرئيس مرسي قد تعهد بالتنازل عن سيادة المناطق الحدودية الحدودية في مثلث حلايب للسودانيين وهو الأمر الذي نفته مؤسسة الرئاسة ولكن جاءت تصريحات مهدي عاكف القيادي الإخواني بمثابة ناقوس الخطر إذ أشار إلى المسألة القومية بين البلدين، موضحا أن إذا وقع المثلث الحدودي تحت سيادة مصر والسودان فإن الأمر لا يختلف كثيرا[٧٤].

رابعا: العلاقات علي مستوي الأزمات العربية

- الازمة السورية:

جاءت الأزمة السورية في ظل سياق أمني وسياسي رافق أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية وفي ظل اضطراب دبلوماسي داخل مؤسسة صنع السياسة الخارجية المصرية إذ تعاقب عليها خلال تلك الفترة ٤ وزراء[٧٥] خارجية وخلال فترة حكم المجلس العسكري رفضت مصر قرار تعليق عضوية سوريا داخل منظمة جامعة الدول العربية ودعمت دعوة الرئيس بشار الأسد للبدء في إجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة وفي سبتمبر ٢٠١١ دعمت مصر المبادرة العربية التي طالبت بسحب الجيش من المدن والقرى

وقف العنف باقتراح من قبل الجامعة العربية كما قبلت باقتراح الجامعة في عام ٢٠١٢ الذي جاء داعيا لتشكيل حكومة وحدة وطنية بتفويض صلاحيات بشار الأسد لنائبه فاروق الشرع[٧٦]. وفي خطابه الأول أكد الرئيس الأسبق محمد مرسي على ضرورة حقن الدماء في سوريا غير أنه أغفل آلية ذلك كما طلب الرئيس خلال كلمته الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية العرب في سبتمبر ٢٠١٢ المنعقد بمقر الجامعة العربية

تطلب من النظام السوري اتخاذ التدابير اللازمة لوقف إراقة الدماء السورية قائلا الآن وقت التغيير لا مجال لكبر أو المزايدة لا تسمعون للأصوات التي تغريكم بالبقاء فلن يدوم وجودكم طويلا، كما أطلق مبادرة تهدف لحل الأزمة السورية خلال القمة الإسلامية المنعقدة في مكة المكرمة عام ٢٠١٢ وذلك من خلال لجنة تضم كلا من مصر إيران والسعودية وتركيا لإنهاء الصراع المسلح الدائر في سوريا. فيما اعتذرت السعودية عن حضور اجتماعاتها لاحقا[٧٧] وفي آواخر فترة حكم مرسي عمل لتوريط الدولة المصرية في حرب مذهبية في سوريا وذلك من خلال عقده مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية المنعقد في ١٥ يونيو ٢٠١٣ حيث نادي شيخين في الشباب بالتوجه إلى الساحة السورية وهو ما يعتبر تشجيع ومباركة من النظام لتلك الدعوة[٧٨] كما أغلقت السفارة المصرية في سوريا وتم سحب القائم بالأعمال المصري وطالب الرئيس مرسي من مجلس الأمن مجلس الأمن ضرورة فرض الحظر الجوي الجوي فوق سوريا [٧٩]كما وصف النظام السوري بأنه نظام ديكتاتوري وإسقاطه واجب أخلاقي في محاولة منه لتورط الجيش المصري عسكريا في سوريا[٨٠].

- القضية الفلسطينية :

على الرغم من انشغال مصر بأزمات الداخل خلال فترة حكم المجلس العسكري إلا أن مصر كان لها دور كبير في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية حيث تمت معالجة أزمة المصريات اللاتي تزوجن من فلسطينين بصدور حكم قضائي منح الجنسية المصرية لأكثر من ٢٤ ألف فلسطيني في مايو[٨١] ٢٠١١، كما نجحت مصر في توقيع اتفاقية مصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين في ٥ مايو ٢٠١١ وتم فتح معبر رفح للتخفيف من آثار الحصار الإسرائيلي خلال فترة الرئيس مبارك كانت المخابرات المصرية هي

أداة الاتصال الوحيدة بين القطاع ومصر وبعد تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم أصبحت هناك قنوات اتصال مباشر على المستوى الرسمي حيث التقى عدد كبير من وزراء القطاع بنظرائهم المصريين كما زار خالد مشعل ونائبه مصر في ٢٠ يوليو ٢٠١٢ تلي ذلك زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل للقطاع في ١٧ سبتمبر ٢٠١٢[٨٢] وعلى الرغم من تعهد الرئيس الأسبق محمد مرسي في خطابه الأول بإنجاز المصالحة الفلسطينية إلا أنه لم يحقق أي تقدم في هذا الملف[٨٣] وفيما يتعلق معبر رفح فلقد خصصت اتفاقية ٢٠٠٥ المعبر لمرور الأفراد فقط وتم تخصيص معبر كرم سالم لعبور البضائع وكان المعبر يعمل بشكل جزئي وبتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ قررت الحكومة المصرية عمل المعبر بشكل كامل غير أن حكومة هنية طلبت من نظام مرسي إنشاء منطقة تجارة حرة على الحدود لتكون بديلة عن تجارة الأنفاق وفي الوقت الذي كان فيه الإرهاب يحصد أرواح الكثير من المصريين من أبناء القوات المسلحة، شنت القوات المصرية عملية عسكرية كبرى تدمير الأنفاق بين مصر والقطاع حيث إن العدد الذي تم تدميره يفوق عدد الأنفاق التي تم اكتشافها إلا أن الرئيس مرسي إصدار التعليمات بإيقاف تدمير الأنفاق كما تم فتح المعبر بعد أيام قليلة من حادث رفح ٢٠١٢ أما عن موقف الرئيس الأسبق محمد مرسي من العدوان على غزة صرح الرئيس مرسي أن بلاده لن تترك غزة وحدها كما قام بسحب سفير مصر لدى إسرائيل و استدعاء السفير الإسرائيلي لدى القاهرة وتمت إدانة العدوان في رسالة شديدة اللهجة كما أشار إلى أن أي اعتداء على غزة بمثابة اعتداء على مصر وأصدر أوامر بفتح المعبر بشكل مستمر لاستقبال المصابين وتخفيف آثار العدوان[٨٤].

- السلوك الوقائي لصانع السياسة الخارجية المصرية خلال فترة حكم السيسي:

في ظل نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، شهدت مصر أهم التغييرات في سياستها الخارجية في الأربعة قرون الماضية، ويتجلى هذا التغيير في صياغة عقيدة حازمة للسياسة الخارجية أعطت الأسبقية للمصالح الوطنية المصرية على مصالح الشركاء العالميين والإقليميين. بما وصفه البعض "عقيدة" مصر أولا "، وقد تطورت عقيدة السياسة الخارجية الجديدة تدريجيا في ثلاثة اتجاهات رئيسة شملت السعي إلى إقامة علاقات متوازنة مع

القوى العظمى والفاعلين الإقليميين الأساسين؛ واحترام المفاهيم التقليدية للسيادة وعدم التدخل وإعادة التأكيد على حرية المناورة المصرية داخل المنطقة يمكن ملاحظة العقيدة الجديدة من خلال الضوابط والتحولات السياسية التي أجرتها مصر على المستويين الدولي والإقليمي[٨٥]. فعلى الصعيد الدولي، سعت مصر إلى موازنة علاقاتها مع العلاقات الكبرى بعد عقود من سياستها الخارجية الموالية تَقْلِيدِيًّا لأمريكا. على الصعيد الإقليمي، أصبحت مصر المدافع الرئيسي عن سيادة الدولة والاستقرار الإقليمي في المنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي التخلي عن الأجندة الطائفية التي سادت سياسات الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ويمكن تحليل التحول في التحالفات الدولية والإقليمية لمصر في سياق تطورين رئيسيين على المستويين العالمي والإقليمي. الأول كان تصاعد المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط في أعقاب الانتفاضات العربية، والتي تجسدت في المحور الاستراتيجي الصيني الروسي تجاه المنطقة. كان لهذا المحور الاستراتيجي، آثار مهمة على تكوين علاقات القوى العظمى في اتجاه تحدي الهيمنة الأمريكية. كما أنها سهلت تحولاً في ميزان القوى الإقليمي والعالمي. والثاني هو تدهور البيئة الجيوستراتيجية الإقليمية لمصر في ضوء انهيار الدولة في العديد من الدول المجاورة وصعود الإرهاب الإسلامي العابر للحدود عبر الشرق الأوسط. الشرق في أعقاب انتفاضة ٢٠١٣. وقد أدى ذلك إلى زيادة تعرض مصر لأنواع جديدة من التهديدات الأمنية الشديدة. استلزم كلا الطورين إعادة تعديل السياسة الخارجية المصرية في محاولة للاستفادة من التحول في ميزان القوى الدولي واحتواء التحديات الإقليمية الظاهرة حديثًا[٨٦].

- نشاط دبلوماسية مصر الوقائية على الدائرة العربية والإقليمية:

أولا: على مستوى الدائرة العربية:

مستوى التحالفات التقليدية:

بعد سقوط نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي أعربت القيادات الخليجية من ملوك وأمراء ورؤساء الحكومات عن ارتياحهم للتغيرات السياسية وما نتج عنها من تحول سياسي سلمي للسلطة في مصر، وقاموا بإرسال برقيات تهنئة للمؤسسة العسكرية

المصرية تقديرا لما بذلته من جهد لحفظ الأمن والاستقرار، كما تم تقديم برقيات تهنئة للمستشار عدلي منصور لتوليه منصب رئاسة مصر خلال الفترة الانتقالية[٨٧].

وكما عملت كل من (السعودية الإمارات، البحرين، الكويت) دعم مصر بقوة خلال تلك الفترة ولم يقتصر الدعم الخليجي على الدعم المادي فقط بل كان هنالك دعم دبلوماسي خارجي قادته الرياض بزعامة الملك عبد الله عبد العزيز آل سعود وكانت جهوده الدبلوماسية ذلك السبب الرئيسي لاحتواء المواقف الأوروبية والأمريكية المعادية التي لم تكن على إدراك كامل للحقائق وهو ما مثل مظلة الحماية السياسية لمصر، وعلى مستوى الاقتصادي فلقد قدمت دول الخليج الدعم المالي السريع لمصر، علاوة عن تزويدها بشحنات من النفط كانت في أشد حالات العوز إليها وقدر هذا الدعم بين ٢٠ و ٢٥ مليار دولار[٨٨].

بيد أن العلاقات بين البلدين شهدت مستوى عاليا من التوتر أعلنتها المواقف الإعلامية المتبادلة بين البلدين بين الفينة والأخرى جاءت هذه التوترات نتيجة التجاذبات الإقليمية الناتجة عن اختلافات الرؤى السياسية للبلدين في فيما يتعلق بأزمات الإقليم كالأزمة السورية واليمنية[٨٩] فيما يتعلق بنقاط الخلاف المصرية السعودية حول الأزمة السورية فعلى الرغم من كون مصر حليفا استراتيجيا للمملكة السعودية إلى أن مصر لم تشارك في محاولات إسقاط نظام بشار الأسد وأعلنت مصر أن هدفها الأساسي هو استعادة استقرار سوريا ومنع انتشار الإرهاب وأوضحت السياسة الخارجية المصرية أكثر وضوحا بعدما صوتت مصر لصالح القرار الروسي في مجلس الأمن الدولي المنعقد في ٨ أكتوبر ٢٠١٦[٩٠]. عملت الرياض علي للضغط على القاهرة في أكتوبر ٢٠١٦ بإيقاف المملكة العربية الشحنة الشهرية المقدرة ب ٧٠٠ ألف طن من المواد البترولية لمصر ولكن الرئيس عبد الفتاح السيسي تمسك بموقفه المعارض للمملكة بقول إن هناك

محاولات للضغط على مصر ولكنها لن تجثو أمام أحد وقامت مصر بتوقيع اتفاقية مع الحكومة العراقية يتم بموجبها تزويد مصر بمليون برميل من النفط الخام شهريا وابتداء من مارس ٢٠١٧ بدأت مصر تتوجه إلى العراق كمورد جديد للنفط للسوق المصرية ليبعث بذلك رسالة إلى السعودية مقتضاها أن مصر بإمكانها الاستغناء عنها وان سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية لا يمكن التحكم بها[٩١].

الخلاف حول الأزمة اليمنية:

شكلت عاملا آخر أدي لتعميق الخلاف المصري السعودي حيث لجأت السعودية لاستخدام القوة العسكرية لمنع استيلاء الحوثيين الكامل على اليمن واعتبرتها لحظة فاصلة في صراعها من أجل الهيمنة الإقليمية مع إيران لوقف زحف إيران المطوق للمملكة وشكلت ما يعرب عملية عاصفة الحزم وكان ذلك التحالف الذي انضمت له مصر في وقت لاحق ولكن جاءت المشاركة المصرية مشاركة رمزية لم تحقق الكمية أو الجودة التي كانت تتوقعها الخليج إذ اقتصرت المشاركة المصرية على ارسال أربع قطع بحرية لمضيق باب المندب لتأمين الملاحة بالبحر الأحمر في ما كانت تطمح السعودية في مشاركة مصرية قوية لوقف الزحف الشيعى عليها[٩٢].

ولكن سرعان ما تم استعادة الوفاق بين البلدين بعد انعقاد القمة الإسلامية الامريكية المنعقد في الرياض بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ حيث القمة ونتائجها داعمة للرؤية المصرية إذ طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي أن تكون مواجهة الإرهاب مواجهة شاملة وأنه لا يوجد فرق بين الارهابي الذي يقوم بالفعل الإجرامي ومن يقوم بتقديم الدعم المالي واللوجستي للإرهاب وتم استعادة حالة من الوفاق ولاسيما أن العواصم التي حضرت القمة قد اتفقت على قطع العلاقات مع قطر ومحاصرتها وفي يونيو ٢٠١٧[٩٣].

الازمة السورية:

ابتعدت الدبلوماسية المصرية عن التورط بقوة في في ملف الأزمة السورية ولكنها أخذت تراقب عن كثب التحالفات الدولية خاصة بعد تنامي النفوذ الإيراني والتركي في العديد من ملفات اللازمة ونظرا لما تمتلكه مصر من العلاقات جيدة مع أطراف الصراع باستثناء الأطراف المدعومة من قبل تركيا وإيران وحرص مصر على ألا تقدم أي دعم لوجستي لأي طرف من أطراف الصراع جعل ذلك كله من القاهرة وسطا محايدة ومرحبا به لإدارة الأزمة[٩٤].

مع تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم، اتبعت مصر سياسة خارجية رسمية مخالفة لسياسة ما قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فدعمت مصر استقرار سوريا ف خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للولايات المتحدة لأول مرة عام ٢٠١٤ صرح بوضوح للوفد الإعلامي

الإعلام المرافق له بأن سوريا تمثل العمق الاستراتيجي لمصر كما دعا إلى احترام سيادتها أراضيها مؤكدا على ارتباط الأمن المصري بنظيره السوري مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية دون تقسيمها أو تقسمها بصرف النظر عن النظام القائم[٩٥].
غير أن التدخل الفعلي المصري في الأزمة السورية جاءت بنهاية عام ٢٠١٦ بمجرد استعادة استقرار النظام السياسي المصري حيث بدأت القاهرة تطالب بالحل السلمي وعدم المساس بمقدرات الجيش السوري، كما استقبلت مصر بعض تيارات المعارضة مثل تيار الغد ومنصة القاهرة كما قامت القاهرة بدعم النظام السوري على المستوى الرسمي حيث صرح وزير الخارجية المصري سامح شكري أن حل الأزمة السورية لن يحققه الصراع العسكري وأن ذلك الصراع لن ينتهي في ظل وجود التنظيمات الإرهابية التي ستظل تعمل على زعزعة الأمن واستقرار سوريا إن لم يكن هناك مصداقية من المجتمع الدولي للقضاء على تلك التنظيمات[٩٦] وفي يوليو ٢٠١٧ توسطت القاهرة لتوقيع اتفاقيات في الغوطة الشرقية وفي يوليو ٢٠١٨ تم توقيع اتفاقية مصالحة في مناطق الساحل السوري بين فصائل من المعارضة المعتدلة برعاية مصرية وبضمان روسي ووساطة أحمد الجرب رئيس تيار الغد وفي أغسطس من نفس العام تم توقيع المصالحة بمناطق الشمال والشرق[٩٧].

الأزمة اليمنية:

كان لمصر نهج ثابت في سياستها الخارجية منذ بدأ الأزمة اليمنية في ٢٥ مارس ٢٠١٥، تجسد ذلك النهج في مجموعة من المبادئ التي شكلت إطارًا حاكما لإدارة تلك السياسة، سواء كانت سياسة اعتمدتها مصر منفردة أو التي احتاجت إلى تعاون مباشرة مع المملكة العربية السعودية باعتبارها شريكا استراتيجيا. تستند سياسة مصر الخارجية تجاه الصراع في اليمن في المقام الأول إلى مبادئ الحل السلمي للنزاع والبحث عن حل سياسي. والمبدأ الثاني هو الحفاظ على الأمن والمبدأ الثالث هو تأكيد الهوية العربية لليمن خاصة في ظل التدخل غير العربي القوي في الصراع والمبدأ الرابع ضمان سلامة الملاحة البحر الأحمر[٩٨].

الأزمة الليبية:

عندما تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر، وجد نفسه في مواجهة سياسية وأمنية واسعة النطاق ومفتوحة مع أبرز فصيل إسلامي سياسي في مصر والعالم لذا تنامت مخاوف النظام المصري من حدوث تعاون مشترك بين إسلامي البلدين وأضحت مهمة تأمين الحدود إحدى ضرورات الأمن القومي وألقيت تلك المهمة على كاهل الجيش المصري[٩٩]، غير أن ما حفز النظام المصري على الانخراط المباشر في الأزمة الليبية هي الهجمات الإرهابية التي قام بها إرهابيون ضد العمالة المصرية بليبيا ووقوع هجمتين على الحدود المصرية لذلك طغى البعد الأمني على العلاقات المصرية الليبية خلال السنوات الثلاث لإدارة الرئيس السيسي ولكن ذلك لا ينفي جهود الدبلوماسية المصرية لإعادة ترتيب المشهد الليبي الداخلي.

حيث حاولت الدبلوماسية المصرية إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة الليبية، واتخذت مصر سياسة واضحة لدعم الحل السياسي الوطني في ليبيا ورفض التدخل الأجنبي الهادف إلى السيطرة على موارد ومقدرات الشعب الليبي. وجاءت محدداتها للأزمة الليبية هي كالتالي: دعم وحدة ليبيا واستقرارها والتأكيد على ضرورة التعافي السريع والتأكيد على الأمن القومي الليبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وتهيئة الظروف لوقف إطلاق النارحقننا للدماء، والعمل على القضاء على التدخلات الأجنبية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة. وبدأ الحوار المجتمعي اللازم للتوصل إلى حل سلمي للأزمة ودعم مؤسسات الدولة الليبية[١٠٠].

القضية الفلسطينية:

توترت العلاقات بين مصر وحماس بعد الإطاحة بالرئيس المصري الأسبق محمد مرسي وارتفع مستوى التوتر في يوليو ٢٠١٤، حيث أصدرت محكمة الاستئناف المصرية حكماً بمنع أنشطة حماس في مصر، وصدر حكم ضد كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس باعتباره منظمة إرهابية، كما أصدرت محكمة مصرية مايو ٢٠١٥ حكما بالإعدام على عدد من المنتمين إلى حماس في غزة، غير أنه في يونيو ٢٠١٥ قررت محكمة القضايا المستعجلة إلغاء حكم اعتبار حماس منظمة [١٠١]إرهابية،

وفي يناير ٢٠١٧، تحسنت العلاقات بين بشكل ملحوظ. وذلك بإعلان إسماعيل هنية عن إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بملف المصالحة المصالحة الفلسطينية بعد أن التقى بعض المسؤولين المصريين.

كما استمرت القضية الفلسطينية على رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي سعت مصر على رأب الصدع وإنهاء حالة الانقسام بين الفرقاء الفلسطينيين فكان الدبلوماسية والمخابرات المصرية الدور الأبرز فيما تم إنجازه من اتفاق حول تنازل حماس عن حكمها الإداري في قطاع غزة وتشكيل حكومة وفاق وطني تقوده حكومة رام الله كما دعمت مصر القضية الفلسطينية في إطار المنظمات الدولية حيث دعت مصر الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل على فتح مسارات التفاوض السلمي بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني غير أن اعتراف إدارة الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال أضعف جهود مصر نسبيا وقد دفعها ذلك إلى تقديم قرار إلى مجلس الأمن بنزع الشرعية عن الولايات المتحدة باعترافها بأن القدس الشرقية عاصمة لإسرائيل، تم إجهاض مشروع القرار باستخدام الفيتو الأمريكي. كما طالبت مصر من الجمعية العامة عقد اجتماع طارئ لمناقشة والتصويت على مشروع القرار في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧، لذا تم إسقاط القرار الأمريكي فيما يتعلق بالقدس وأبقته مصر شفهيا[١٠٢].

الخاتمة :

تناولت الدراسة دور السياسة الخارجية المصرية لمنع ومكافحة الإرهاب في مصر بكافة أشكاله وبواعثه حيث إن الإرهاب ليس محط فعل إجرامي وإنما هو في الأساس نتاج فكري منحرف يجب معالجته كما تقع مسؤولية المواجهة على كافة المؤسسات المجتمعية الأمنية وكذلك الفكرية (الإعلامية والتربوية والعلمية) وذلك من خلال بناء الأفكار السليمة وتحصين المجتمع ضد الأفكار الهدامة والأفعال المنحرفة.ولقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

١- كان للارهاب تداعيات خطيرة علي المجتمع المصري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا.

٢- تتكون أبعاد السياسة المصرية لمكافحة الإرهاب من ثلاثة أبعاد ، البعد الامني والعسكري ، البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ولم يكن هناك اي تباين في درجة الاهتمام الحكومة بتلك الأبعاد ، الأمر الذي ادي لنجاح الاستراتجية المصرية ، وزاد فعالية الجهود المصرية في مكافحة الإرهاب.

٣- سارع المشرع المصري لسن نصوص تجريمة من خلال استحداث قوانين خاصة لمكافحة الاعمال الارهابية لسد ثغرات القانون العقابي المصري.

٤- أن افضل سبل لمكافحة الإرهاب وأكثرها توفيرا للنفقات والأعباء المادية والمعنوية، هو أسلوب المكافحة الناعمة، أي الأسلوب الذي يركز على الأبعاد القبلية المتمثلة في البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وليس أسلوب المكافحة الخشنة المتمثل بالتركيز على البعد الأمني والعسكري ، فتحسين مستويات الديمقراطية والحرية والحقوق ، والقضاء على الفقر والبطالة وقصور العدالة التوزيعية ، وتحسين البنى التحتية ومستوى الخدمات المقدمة للفرد ، تؤدي إلى تطور الدولة وازدهارها ، كما وتساهم في تجفيف منابع الإرهاب .

٥- على الرغم من أهمية البعد الأمني والعسكري في مكافحة الإرهاب ، إلا أنه يتضح بأن هذين البعدين الخشنيين تستهدف الإرهابيين فقط ، ولا تستهدفان البيئة الإرهابية مثل الأبعاد الناعمة سواء السياسة أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

٦- بذلت مصر جهودا كبيرة لمكافحة الارهاب من خلال سياستها الخارجية واعتمدت في رؤيتها الخارجية علي دعم الدولة القومية وتمكين مؤسساتها بمنأي عن اي سياسة خارجية طائفية او نفعية.

٧- اعتمدت مصر في مكافحتها للإرهاب على التعاون الدولي مع دول الجوار الإقليمي وكذا التعاون الدولي مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باعتبار مكافحة الإرهاب هدفا استراتيجيا للجماعة الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي.

احتلال القضية الفلسطينية مكان الصدارة في أولويات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة حكم الرئيس السيسي، حيث سعت مصر لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني

وإزالة مظاهر التوتر في العلاقات الثنائية التي انتابت علاقات الدولتين المصرية والفلسطينية عقب سقوط حكم الأخوان، مما حد من الأنشطة الإرهابية ذات الصلة

هوامش الدراسة:

[١]) أبو بكر الدسوقي، السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد٥٢، عدد٢٠٩، يوليو٢٠١٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة مصر، ص ٢٦.

[٢]- بركات سيد عبدالحفيظ. الإنفلات الأمني والأزمة الإقتصادية وتداعياتها على السوق العقاري في ضوء أحداث الربيع العربي وسبل المواجهة، **المؤتمر السنوي السادس عشر: آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي**، مج ٢ ، القاهرة، (٢٠١١)، وحدة أ د. محمد رشاد الحملاوي لبحوث الازمات، كلية التجارة. جامعة عين شمس،ص ١٢٧١

[٣]- راندا محمد عباس حاج بابكر، أثر الثورات الشعبية في العالم العربي على الاستقرار السياسي في المنطقة: دراسة حالة مصر : ٢٠١١ - ٢٠١٢م ، **رسالة دكتوراه** ، جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان، ٢٠١٥،ص٢٢٩-٢٣٠

[٤]دلال محمود السيد، استعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد يوليو ٢٠١٤، ص ٦.

- [٥]المرجع السابق نفسه.

[6] -Eman Ragab, Targeting Leaders as a Strategy for Countering Terrorism: The Egyptian Case,Polish Institute of International Affairs ,Vol. 22, Iss. 1, Warsaw,(2013),P116

[7] - Global Terrorism Database site ،available on: https://www.start.umd.edu ، 15- 2- 2021

[٨]- ، إيمان أحمد رجب ، تقييم أولى لسياسات مكافحة الارهاب فى مصر *آفاق سياسية، ع٢١* ، ٢٠١٦، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ص ١٠٥.

[9] GLOBAL TERRORISM INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، USA ،2014، p8 ، GLOBAL TERRORISM

INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، USA،2015 ،p10.

[10] - GLOBAL TERRORISM INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، USA،2016، p 10

[11] -GLOBAL TERRORISM INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، US، 2017، p10

[12] - GLOBAL TERRORISM INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، US، 2018، p8.

[13] - GLOBAL TERRORISM INDEX ،**Institute for Economics and Peace**، University of Maryland، US، 2019،p8.

[١٤]- احمد سلطان، اخوان وجهاديون: خريطة الإرهاب في مصر منذ ٢٠١٣، مركز الإنذار المبكر، متاح على الرابط التالي: https://ewc-center.com ، تاريخ الولوج : ٢٠٢١/٢/٦

[١٥]سداد مولود سبع، النظام السياسي المصري: دراسة تحليلية، **مجله قضايا سياسية معاصره**، كليه العلوم السياسية، جامعه النهرين، العدد ٥١، ٢٠١٨، ص ٢٠٧.

[١٦]**المرجع السابق**، ص٢٢٦

[١٧]أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر، مجلة المستقبل العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد ٤٦٢، ٢٠١٧، ص ٣٥-٣٦

[١٨]- بيان صحفي مشترك من ٢٠ منظمة حقوقية: عام من حكم محمد مرسي سجل حافل من الانتهاكات وتقويض منهجي لدولة القانون، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، متاح على الرابط التالي: https://eipr.org ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/١٥.

[١٩]أكثر من ٢٠٠ مصاب في تجدد الاشتباكات في محيط السفارة الامريكية بالقاهرة، موقع بي بي سي عربي، متاح علي الرابط التالي: https://www.bbc.com ، تاريخ الولوج: ٢٠٢١/١/١٥.

[٢٠]حسين رمزي وآخرون، ساحة تعذيب إخوانية على سور الاتحادية، جريدة المصري اليوم، عدد ٢٠١٥، ٢٠١٢/١٢/٧

[٢١]ويكي ثورة، التقرير السنوي بأعداد الضحايا والمعتقلين في عهد المعزول مرسي، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، متاح علي الرابط التالي: https://ecesr.org، تاريخ الولوج ٢٠٢١/١/١٥

[٢٢] أحمد عدنان كاظم، إشكاليات الاستقرار الساسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي: رؤية تقويمية، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٨، مجلد٤٦، ص١٦٤-١٦٥

[٢٣]كمال حبيب، الإسلاميون والعنف بعد ٣٠ يونيو، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، مصر،٢٠١٣، مجلد ١٣، عدد ٥٢، ص١١٦.

[٢٤]هبة احمد عبد الراضي، تداعيات العنف على السياسة العامة في مصر بعد ٣٠ يونيو، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مجلد ٨، ٢٠١٧، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص٨٤٠

[٢٥]علاء بسيوني عبدالرؤف محمد، أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مصر في الفترة "١٩٩١ : ٢٠١٥"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، مصر، ٢٠١٨،ص ب

[٢٦]سحر أحمد حسن، عوامل نهوض الاقتصاد المصري: دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد ١٣، ٢٠١٥، ص١٨٢-١٨٤.

[٢٧]ماهر عبد الرازق عبد العزيز، أثر الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، عدد ١، ٢٠١٩، ص ١١٤١-١١٤٢.

[٢٨]ابراهيم فواز ابراهيم الحوراني، أثر الإرهاب على السياحة خلال الفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٧: دراسة حالات: الأردن، مصر، تركيا، فرنسا وإيطاليا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٩، ص١٠٣

[٢٩]- فاطمة محمد صالح البدراني، الآثار النفسية للإرهاب لدى الطلبة النازحين وغير النازحين، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، مجلد ٧٨، اكتوبر،٢٠٢٠، ص ٢٤١٤

[٣٠]- رقيه عزاق، دور الدعم الاجتماعي المدرك كعامل مخفف لاضطرابات ما بعد الصدمة لدى ضحايا الإرهاب، **مجله عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، عدد٤٢، ٢٠١٣، ص ٣٠٨- ٣٠٩

1) [31] Being A Trauma Survivor In Times Of Political Tension ،**The Guest House** ،available on، https://www.theguesthouseocala.com ، 23/3/2021

2) [32] - Yaacov Y.I. Vertzberger ،The Antinomies of Collective Political Trauma: A Pre-Theory ،**Political Psychology** ،Vol. 18, No. 4, 1997،p864، available on https://onlinelibrary.wiley.com ،25/4/2021

[33] Gilad Hirschberger, Collective Trauma and the Social Construction of Meaning, Frontiers in Psychology, available on: https://www.ncbi.nlm.nih.gov ، 15/3/2021

[34]Eman Ragab, Targeting Leaders as a Strategy for Countering Terrorism: The Egyptian Case,Polish Institute of International Affairs ,Vol. 22, Iss. 1, Warsaw,(2013),P116

[35] Mohamed O. Elkhosht and other,A proposed strategy to encounter extremist ideology on Egypt's frontier governorates: North Sinai case,Journal of Humanities and Applied Social Sciences,Volume 3 Issue 2,2 November 2020,p93

[36] Ibid

[٣٧]أمين محمد عثمان المبشر، دور الأمن الوطني في مواجهة التحديات الاستراتيجية، **رسالة ماجستير**، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان،٢٠١٨، ص٤٧

[٣٨]علي بن محمد بن علي المسكري، الإرهاب الأسباب والمواجهة: دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، عمان، ٢٠١١، ص ١٠٠.
[٣٩]عادل محمد الفيقي، دور أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب، **مجلة الفكر الشرطي**، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مجلد ١، عدد ٣، ص ٢٧٢-٢٧٣
[٤٠]علي بن محمد بن علي المسكري، **مرجع سابق**، ص١٠٣.
[٤١]مصر: الجيش يبدأ عملية "النسر" ضد مسلحين بسيناء، **موقعBBC NEWSعربي**، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic تاريخ الولوج ٢٠٢٠/١٢/١٥

[٤٢]إسلام ضيف، ٦ عمليات عسكرية للقوات المسلحة ضد الإرهاب في ٧ سنوات، **موقع مصراوي**، متاح على الرابط التالي: https://www.masrawy.com، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٣/١٥
[٤٣]إسلام ضيف، ٦ عمليات عسكرية للقوات المسلحة ضد الإرهاب في ٧ سنوات، **موقع مصراوي**، متاح على الرابط التالي: https://www.masrawy.com، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٣/١٥
[٤٤]أحمد شهدي، استشهاد ٣٠ وإصابة ٢٨ في تفجير كمين للجيش. تكفيريون استهدفوا النقطة العسكرية بقذيفة هاون.. ومصادر ترجّح إصابة مدنيين في الحادث، **موقع البوابة الاخباري**، متاح على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com، تاريخ الولوج، ٢٠٢٠/٣/٢١.

[٤٥]السيسي يفوض رئيس الوزراء اختصاصات بشأن حالة الطوارئ، **موقع dwعربية**، متاح علي الرابط التالي: https://www.dw.com ، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٣/١
[٤٦]مجموعة مؤلفون، **سيناء أرض الحرب والسلام. مكافحة الإرهاب**، الهيئة العامة للاستعلامات، ص٥٠، متاح علي الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الولوج :٢٠٢١/٢/٢٠.
[٤٧]ماهر حسن، «زي النهارده».. اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات ٢٩ يونيو ٢٠١٥، **موقع المصري اليوم**، متاح علي الرابط التالي:https://www.almasryalyoum.com ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/٢/٢٦
[٤٨]مصر.. نجاح المرحلة الأولى من "حق الشهيد"، **سكاي نيوز عربية**، متاح علي الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٢/١٩

[٤٩] أحمد مرسى، الحرب على الارهاب في سيناء، **الهيئة العامة للاستعلامات**، متاح على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٣/١٩

[٥٠] **بيان للقوات المسلحة بانتهاء المرحلة الاولى لعمليات "حق الشهيد" لتطهير سيناء من الارهاب**، وزارة الدفاع المصرية، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=wxYYKyTQQ5U ، تاريخ الولوج ٣٠٣٠/٣/٢٩

[٥١] ليلى مصطفي، في بداية المرحلة الثالثة من «حق الشهيد» مقتل ٨٨ إرهابيا وتدمير ٣٢٠ مخبأ، **بوابة الاهرام**، متاح على الرابط التالي: https://gate.ahram.org.eg ، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٣/١٩

[٥٢] بيان رقم ٣٠ من القيادة العامة للقوات المسلحة بشأن العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨، وزارة الدفاع المصرية، متاح على الرابط التالي: https://www.mod.gov.eg ، تاريخ الولوج: ٢٠٢٠/٥/٩

[٥٣] أحمد أبو الحسن زرد، منع الإرهاب ومكافحته... تشريعيًا، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح علي الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/٢/١٥

[٥٤] نيص، ليندا محمد محمود، جريمة الإرهاب من منظور الشريعة الإسلامية و التشريع المصري و الأردني، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ٢٠١٢، مجلدد٥٥، عدد٣، ص١١٣

[٥٥] محمد سلامة الرواشده، أثر القوانين الجنائية لمكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية: دراسة مقارنة بين قوانين الأردن، مصر، بريطانيا، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات القانونية والسياسية العليا، جامعة عمان العربية، الاردن، ٢٠٠٩، ص٣٣:٣٢.

[٥٦] قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والارهابين، **الجريدة الرسمية**، عدد٧، مكرر (ز)، ٢٠١٥/٢/١٧

[٥٧] قانون رقم ١٩٤ لسنه ٢٠١٩ بأصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الاهلي، الجريدة الرسمية، العدد٣٣ مكرر(ب)،

[٥٨]يوسف مرين، الحلول البديلة في مكافحة الإرهاب، مجلة الرواق، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، الجزائر، عدد ٨، ٢٠١٧، ص٣٧.

[٥٩]جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الارهاب والفكر المتطرف المؤدي للإرهاب، **التقرير الوطني لمكافحة الارهاب لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الارهاب ٢٠٢٠**، وزارة الخارجية المصرية، ص ٥، متاح علي الرابط التالي: https://drive.google.com ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/١/١٢.

[٦٠]**المصدر السابق نفسه**.

[٦١]رؤية مصر ٢٠٣٠، موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، متاح علي الرابط التالي: https://www.presidency.eg ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/١/١٩.

[62] Nada Massoud ،Egypt Moves Towards Building a well-structured Reform Economy **Information and Decision Support Center**،p33 ،available on https://idsc.gov.eg ،13/2/2021

[٦٣]ياسمين سمرة، تفاصيل برنامج إصلاح الاقتصاد المصري بموجب الاتفاق مع صندوق النقد، موقع اليوم السابع، متاح علي الرابط التالي:https://www.youm7.com ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/٢/١٣.

[64] Mai Anwar Mohsen Al Yaeesh, **Master Thesis**, College of Graduate Studies, University of Jordan, Jordan, 2014،p69

[٦٥]مايسة محمد محمود رزوق، العلاقات الأمريكية -السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (٢٠١١ -٢٠١٦م)، **رسالة ماجستير**، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية، جامعة الزقازيق،٢٠١٩، ص٩٦.

[٦٦]- ياسمين حلمي العايدي، السياسة الخارجية لمصر تحت حكم الإخوان، **المركز الديموقراطي العربي**، متاح على الرابط التالي: https://www.democraticac.d ، تاريخ الولوج ٢٠٢٠/١٠/١٥.

[٦٧]مايسة محمد محمود رزوق، **مرجع سابق**، ص٩٧.

[٦٨]معتز محمد سلامة، دول الخليج والثورة المصرية، **مجلة الديمقراطية**، مجلد ١٢، عدد٦٤، ابريل ٢٠١٢، مؤسسة الأهرام، مصر، ص٩٥.

[٦٩]محمد مرعى جاسم، السياسة الخارجية القطرية بعد ٢٠١٠: المتغيرات والدور الإقليمي المتوثب، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد ٩، عدد٣، سبتمبر٢٠١٩، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ص٢٥٣-٢٥٤

٧٠- اسماعيل محمد مصطفى دلول، "العالقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦"، **رسالة ماجستير**، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، البرنامج المشترك بين جامعة الاقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٦، ص١٠٤.

[٧١]محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،٢٠١٢، ص٨٢

[٧٢]قطر تضاعف مساعداتها المالية لمصر، **موقع فرانس24**، متاح على الرابط التالي: https://www.france24.com ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/١/١

[٧٣]أمنية محمد سيد عبد الله، العلاقات المصرية – السودانية دراسة حالة: الفترة بين "٢٠٠٤م – ٢٠١٦م"، **المركز الديموقراطي العربي**، متاح على الرابط التالي:https://democraticac.de ، تاريخ الولوج،٢٠٢١/١/٥.

[٧٤]ياسمين حلمي العايدي، **مرجع سابق**.

[٧٥]عبد العليم محمد، الموقف المصري من الأزمة السورية: بوصلة المبادئ والمصالح، **جريدة الاهرام**، العدد ٤٧٥٠٩،٢ يناير٢٠١٧ متاح على الرابط التالي: https://gate.ahram.org ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/٤

[٧٦]مرسي: الآن هو وقت التغيير في سوريا، سكاي نيوز عربية، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/١٥

[٧٧]فتحية الدخاخني، «الرئاسة»: وفد مصري إلى طهران لتفعيل مبادرة مرسي لحل أزمة سوريا، صحيفة المصري اليوم، متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com ، تاريخ الولوج :٢٠٢١/١/٩.

[٧٨]جدل حول مباركة مرسي "الجهاد" بسوريا، موقع سكاي نيوز عربيه، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com

[٧٩]عادل السنهوري، مصر وسوريا. هل تعود العلاقات؟ «١»، **جريدة المصري اليوم**، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/٣.

[٨٠] شفيق عطية أبو جهل، دور الدبلوماسية في الشعبية في تعزيز العلاقات المصرية الفلسطينية(٢٠١١-٢٠١٩) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الأقصى فلسطين، ٢٠٢٠، ص١٠٠-١٠٢.

[٨١]باسم القاسم، وائل سعد، الرئيس مرسي والقضية الفلسطينية، **مركز المسار للدراسات الإنسانية**، ص٨، متاح علي الرابط التالي:https://www.alzaytouna.net ، تاريخ الولوج: ٢٠٢١/٣/١٢.

[٨٢]- صلاح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي علي السلطة في مصر: ٢٠١١-٢٠١٤، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة،٢٠١٥، ص ١١٣.

[٨٣]المرجع السابق نفسه.

3) [84] Gamal M. Selim ,Egyptian foreign policy after the 2011 revolution: the dynamics of continuity and change,British Journal of Middle Eastern Studies,: https://doi.org/10.1080/13530194.2020.1747983 12-2-2021

[٨٥] Ibid.

[٨٦]احمد دياب، العلاقات المصرية الخليجية ما بعد الأخوان، **مجلة شؤون عربية**، عدد١٥٥، ٢٠١٣، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، ص ١٧١.

[٨٧]حسن أبو طالب، السياسة المصرية تجاه الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد٥٢، عدد٢٠٩، يوليو٢٠١٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة مصر، ص٣٣.

[٨٨]الخلافات المصرية -السعودية: أزمة عابرة أم مقدمة لافتراق استراتيجي ؟، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، متاح علي الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/٣/١٢

[89] Alaa Al-Din Arafat ،Egyptian-Saudi Relations between Short-lived Honeymoon and Radical Strategic Shifts ،**Journal of Global Peace and Conflict** ،Vol. 7, No. 1 ،June،2019، p 19،https://doi.org/10.15640/jgpc.v7n1a2

[90] **Ibid**, p20:23.

٩١ - عبد المنعم سعيد علي ، حسين إبيش، الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي: أساس الامن الإقليمي بالرغم من التصدعات، **معهد دول الخليج العربية**، متاح علي الرابط التالي: https://agsiw.org ، تاريخ الولج:٢٠٢١/١/١٥.

٩٢ - حسن أبو طالب، السياسة المصرية تجاه الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد٥٢، عدد٢٠٩، يوليو٢٠١٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة مصر، ص٣٥.

٩٣ - صافيناز محمد أحمد، الدور المصري في سوريا: الوسيط المحايد، **مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، https://acpss.ahram.org.eg ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/١/١.

٩٤ -حسن صعب، العلاقات المصرية ـ السورية ٢٠١٤-٢٠٢١، **المعهد المصري للدراسات**، متاح على الرابط التالي:https://eipss-eg.org ، تاريخ الولوج ٢٠٢١/٧/١٥

٩٥ - **المرجع السابق نفسه**.

٩٦ - امال الشيخ، الرؤية المصرية في التعامل مع الأزمة السورية، **الهيئة العامة للاستعلامات**، متاح على لرابط التالي: https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الولوج :٢٠٢١/١/١٠

٩٧ - ايمان رجب، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن: اربعة أسباب لاهتمام بالصراع في اليمن والقاهرة رؤية للحل من مبادئ ، **جريدة اراء حول الخليج**، عدد ١٢٢، ٢٠١٧/٨/٢٩ .

٩٨ -محمد السبيطلي، الازمة الليبية بيم التدخلات الدولية والوساطة الاقليمية، **مركز الملك فيصل للبحوث الدولية والدراسات الإسلامية**، ص ٢٢، متاح علي الرابط التالي: https://www.kfcris.com ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/٩.

٩٩ - المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية، **الهيئة العامة للاستعلامات**، متاح علي الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/٤/١٥.

١٠٠ - محمد البحيصي، العلاقة بين حركة حماس والحكومات المصرية، **مجلة البيان**، متاح علي الرابط التالي: https://www.albayan.co.uk ، تاريخ الولوج:٢٠٢١/١/٨.

١٠١ -هاجر جمال،أثر تغير القيادة السياسية في مصر على العلاقات المصرية الفلسطينية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، متاح علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/، تاريخ الولوج:٢٠٢١/٢/١٧